

Distr.: General
13 August 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية*

موجز

تثبت النتائج المعروضة في هذا التقرير، استناداً إلى ٤٨٠ مقابلة وإلى أدلة جُمعت في الفترة الممتدة بين ٢٠ كانون الثاني/يناير و١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، أن تصرفات الأطراف المتحاربة في الجمهورية العربية السورية قد سببت للمدنيين معاناة لا حد لها.

فقد واصلت القوات الحكومية ارتكاب مجازر وشنّ هجمات واسعة النطاق على المدنيين، مرتكبة بطريقة منهجية جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل العمد والتعذيب والاعتصاب والاختفاء القسري. وارتكبت القوات الحكومية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب تتمثل في القتل العمد وأخذ الرهائن والتعذيب والاعتصاب والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال القتال واستهداف المدنيين. وتجاهلت القوات الحكومية الحماية الخاصة الممنوحة للمشافي والعاملين في المجالين الطبي والإنساني. وأدى القصف الجوي والمدفعي العشوائي والمفرط إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وإلى بث الرعب. واستخدمت القوات الحكومية غاز الكلور، وهو سلاح غير مشروع.

وارتكبت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، المذكورة في هذا التقرير، مجازر وجرائم حرب شملت القتل العمد والإعدام دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة

* تُعمَّم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدِّمت بها فقط.

(A) GE.14-12192 050914 080914



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 1 2 1 9 2 *

والتعذيب وأخذ الرهائن، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني كالإخفاء القسري والاعتصاب والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية، والهجوم على الأعيان المحمية. واستُهدف العاملون في المجالين الطبي والديني والصحفيون. وحاصرت الجماعات المسلحة أحياء مدنية وقصفتها قصفاً عشوائياً، وبثت في بعض الحالات الرعب في صفوف المدنيين بتفجير السيارات المفخخة في المناطق المدنية. وارتكب أفراد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) جرائم ضد الإنسانية تتمثل في التعذيب والقتل العمد وأفعالاً أخرى كالإخفاء القسري والتشريد القسري في إطار هجوم على السكان المدنيين في محافظتي حلب والرققة.

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | |
|--------|---------|---|
| ٤ | ٦-١ | مقدمة |
| ٤ | ٣-٢ | ألف - التحديات |
| ٤ | ٦-٤ | باء - المنهجية |
| ٥ | ١٩-٧ | ديناميات النزاع |
| ٥ | ١٢-١٠ | ألف - القوات الحكومية |
| ٦ | ١٩-١٣ | باء - الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة |
| ٧ | ٩٧-٢٠ | الانتهاكات المرتكبة في معاملة المدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال |
| ٧ | ٣٨-٢٠ | ألف - المجازر وغيرها من أعمال القتل غير المشروع |
| ١١ | ٤٤-٣٩ | باء - أخذ الرهائن |
| ١٣ | ٥١-٤٥ | جيم - الاختفاء القسري |
| ١٤ | ٧٤-٥٢ | دال - التعذيب وإساءة المعاملة |
| ١٨ | ٨٣-٧٥ | هاء - العنف الجنسي والجنساني |
| ١٩ | ٩٧-٨٤ | واو - انتهاكات حقوق الطفل |
| ٢٣ | ١٣٥-٩٨ | الانتهاكات المتعلقة بتسيير الأعمال القتالية |
| ٢٣ | ١٠٨-٩٨ | ألف - الهجمات غير المشروعة |
| ٢٦ | ١١٤-١٠٩ | باء - الأشخاص والأعيان المحميون على وجه التحديد |
| ٢٧ | ١١٨-١١٥ | جيم - استخدام الأسلحة غير المشروعة |
| ٢٨ | ١٣٠-١١٩ | دال - الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن الحريات الأساسية |
| ٣٠ | ١٣٥-١٣١ | هاء - التشريد التعسفي والقسري |
| ٣١ | ١٤٨-١٣٦ | الاستنتاجات والتوصيات |
| ٣١ | ١٤٠-١٣٦ | ألف - الاستنتاجات |
| ٣٢ | ١٤٨-١٤١ | باء - التوصيات |

Annexes

| | | |
|------|--|----|
| I. | Correspondence with the Government of the Syrian Arab Republic | 35 |
| II. | Political context | 39 |
| III. | Humanitarian context | 41 |
| IV. | Special mandate on massacres | 42 |
| V. | Specially protected persons and objects..... | 53 |
| VI. | Map of the Syrian Arab Republic | 56 |

أولاً - مقدمة

١ - تعرض لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في هذا التقرير^(١) استنتاجاتها المبنية على تحقيقات أجرتها في الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترناً بالتقارير السابقة للجنة^(٢).

ألف - التحديات

٢ - ما زال عدم السماح للجنة بالوصول إلى الجمهورية العربية السورية يعيق تحقيقاتها.

٣ - وتُرفق بهذا التقرير المراسلات بين البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية واللجنة (انظر المرفق الأول).

باء - المنهجية

٤ - تستند منهجية اللجنة إلى الممارسات المتبعة عادة في لجان التحقيق وفي التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد اعتمدت اللجنة في المقام الأول على الروايات المباشرة.

٥ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى ٤٨٠ مقابلة أُجريت في المنطقة وانطلاقاً من جنيف. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أجرت اللجنة ٣١٢٦ مقابلة، وجمعت الصور وتسجيلات الفيديو والصور الساتلية والسجلات الطبية ومواد وثائقية أخرى وحللتها. وشمل التحقيق أيضاً التقارير الواردة من حكومات ومن مصادر غير حكومية، والدراسات التحليلية الأكاديمية، وتقارير الأمم المتحدة.

٦ - وتُستوفى قاعدة الإثبات عندما تكون لدى اللجنة أسباب معقولة للاعتقاد أن الحوادث قد وقعت على النحو المذكور.

(١) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينهيرو (الرئيس)، وكارين كونيغ أبوزيد، وفيتيت مونتاربورن، وكارلا ديل بونتي.

(٢) S-17/2/Add.1 و A/HRC/19/69 و A/HRC/21/50 و A/HRC/22/59 و A/HRC/23/58 و A/HRC/24/46 و A/HRC/25/65.

ثانياً- ديناميات النزاع

- ٧- تواصل القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قتالها الشرس. ورغم أن جميع الأطراف المتحاربة نجحت في تحقيق مكاسب في مناطق مختلفة، لا يبدو أي منها قادراً على تحقيق نصر عسكري كامل.
- ٨- وقد زاد النزاع تعقيداً من جراء ظهور جبهات لا تعد ولا تحصى تشارك فيها عناصر فاعلة محلية وإقليمية مختلفة. وشهد النزاع استقطاباً نتيجة استمرار مشاركة مقاتلين متطرفين حشدوا من جميع الجهات على أسس طائفية و/أو إثنية.
- ٩- ولم يعد تأثير الحرب مقتصرًا على الأراضي السورية. فاستمرار تدفق المقاتلين الأجانب، ونجاح الجماعات المتطرفة، واحتدام التوترات الطائفية، والتنافس على الموارد مثل المياه أو النفط أو الغاز، وتزايد هشاشة وضع اللاجئين الاجتماعي والاقتصادي، عوامل أسهمت في اتساع دائرة العنف، مما يؤثر في السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وقد أصبحت مخاطر اتساع رقعة النزاع ملموسة.

ألف- القوات الحكومية

- ١٠- حققت القوات الحكومية^(٣) تقدماً بطيئاً ولكنه هام في معظم المناطق الاستراتيجية. ففي المحافظات الرئيسية، بما فيها ريف دمشق وحمص وحلب، قلصت تلك القوات رقعة الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة وقطعت خطوط اتصالاتها. غير أن المواجهات المباشرة مع الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) نادرة وتقتصر في معظمها على غارات جوية متفرقة في محافظات الرقة وحلب ودير الزور.
- ١١- وتعززت قدرات القوات الحكومية بإدخال تعديلات تنظيمية واستراتيجية وتكتيكية كبيرة. وتزايدت قدرة الحكومة على حشد جميع عناصر القوة العسكرية خلال العمليات الهجومية ضد الأهداف ذات الأولوية. وقد نجحت الحكومة في الحفاظ على المواقع التي تسيطر عليها في المحافظات التي لا تستطيع فيها شن هجمات أو لا ترغب في شنها، مثل إدلب ودرعا. وفي إطار استراتيجيتها الرامية إلى السيطرة على السكان، لجأت الحكومة إلى الجمع بين الحصار الطويل الأمد والقصف الجوي والمدفعي المكثف، مما أدى إلى فرض العشرات من اتفاقات الهدنة القسرية في حمص ودمشق والمناطق الريفية المحيطة بـها. وغالباً ما تعقب الهدنة القسرية، التي تشكل سمة من سمات استراتيجية الحصار والقصف التي تتبعها الحكومة، اعتقالات جماعية للرجال البالغين سن القتال، الذين يختفي كثير منهم بعدئذ.

(٣) تشمل "القوات الحكومية"، ما لم يُشر إلى غير ذلك، القوات المسلحة السورية وقوات المخابرات والمليشيات الأجنبية والمحلية المرتبطة بها، بما فيها حزب الله والشبيحة واللجان الشعبية/قوات الدفاع الوطني.

١٢- وما زالت الحكومة تعتمد على المساعدة التقنية والتدريبية واللوجستية التي يقدمها الحلفاء الخارجيون. وشهدت القوات الحكومية مؤخراً نقصاً في عدد أفرادها المقاتلين بسبب عودة الميليشيات العراقية إلى القتال في العراق، مما أدى إلى تقليص قدرتها على نشر القوات على جبهات متعددة في آن واحد.

باء- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

١- الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

١٣- فتحت الجماعات المسلحة جبهات متعددة في آن واحد ودخلت في قتال مع القوات الحكومية ومع تنظيم الدولة الإسلامية وفيما بينها. وبسبب افتقارها إلى القدرات القتالية اللازمة، فشلت هذه الجماعات في ردّ تقدم خصومها في المناطق التي كانت في السابق جزءاً من معقلها الرئيسية في محافظات ريف دمشق وشرق حلب ودير الزور. وقد أضعفها الاقتتال الداخلي فانشق عنها عدد كبير من الأفراد لالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية الذي يتميز بتفوق قدراته المالية والعملياتية.

١٤- وأكدت النجاحات العسكرية في محافظتي درعا وإدلب قدرة بعض الجماعات المسلحة على منع الحكومة من استعادة السيطرة الكاملة على الأراضي. وفي معظم تلك الانتصارات، واصلت الجماعات المسلحة الموصوفة بالاعتدال عملها في إطار غرف عمليات مخصصة، منسقة تنسيقاً وثيقاً مع جماعات متطرفة منها جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة.

١٥- ولم يستطع المتمردون زيادة فعالية عملياتهم بسبب الانقسامات والخصومات فيما بينهم. ورغم مبادرات متعددة لإعادة الهيكلة، لم يتمكنوا من الاندماج ضمن هيكل وقيادة متماسكين وذلك بسبب الاختلافات الأيديولوجية والسياسية والقبلية والشخصية. ولم تنجح جهود الداعمين الخارجيين لتعزيز ما يعرف باسم "المعارضة المسلحة المعتدلة" التي خضع أفرادها للتمحيص في إنهاء هيمنة الجماعات المسلحة المتطرفة.

٢- الدولة الإسلامية في العراق والشام

١٦- عززت المكاسب التي أحرزها تنظيم الدولة الإسلامية مؤخراً في العراق قدراته العسكرية، مما أثر تأثيراً شديداً في ميزان القوى داخل الجمهورية العربية السورية، مادياً ونفسياً. وعززت هذه الجماعة، بفضل حسن تنظيمها وقوة تمويلها، نتيجة الاستيلاء على موارد وعلى معدات عسكرية ضخمة في العراق، سيطرتها على مناطق شاسعة في المحافظات الشمالية والشرقية، ولا سيما محافظة دير الزور الغنية بالنفط. وما فتئ تنظيم الدولة الإسلامية يقاتل الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، بما فيها جبهة النصرة والجماعات المسلحة الكردية وكذلك، ولكن بقدر أقل، القوات الحكومية.

١٧- وبالإضافة إلى جذب مقاتلين أجانب أكثر خبرة وأشد تحفيزاً من الناحية الأيديولوجية بعد الإعلان عن إقامة خلافة إسلامية، ضم التنظيم إلى صفوفه عدداً متزايداً من السوريين، ولا سيما إثر تشكيل تحالفات مع القبائل المحلية في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور. وبغية كبح السخط الشعبي على أساليبه القاسية في الحكم، اعتمد تنظيم الدولة الإسلامية استراتيجية قائمة على فرض النظام من خلال الجمع بين المعاملة الوحشية وتقديم الخدمات الأساسية، بما يشمل تثبيت الأمن وتوفير فرص العمل.

٣- الجماعات المسلحة الكردية

١٨- واصلت وحدات الحماية الشعبية الكردية تعزيز سيطرتها على المناطق الكردية الخاضعة للتنظيم الذاتي بحكم الأمر الواقع في الشمال، وهي عفرين وعين العرب والجزيرة. ونجحت هذه الوحدات في صد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية على الأراضي الواقعة تحت سيطرتها على طول الحدود مع العراق وتركيا.

١٩- وقد أُبلغ عن تجدد العنف في عين العرب (حلب) بعد أن شن تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً باستخدام أسلحة متطورة استولى عليها في العراق. ووردت أنباء عن اندلاع اشتباكات متفرقة بين وحدات الحماية الشعبية الكردية وقوات الدفاع الوطني المحلية في مدينتي القامشلي والحسكة.

ثالثاً- الانتهاكات المرتكبة في معاملة المدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال

ألف- المجازر وغيرها من أعمال القتل غير المشروع^(٤)

١- القوات الحكومية

٢٠- لقد تزايدت التقارير المتعلقة بوقوع وفيات أثناء الاحتجاز في مراكز الاحتجاز الحكومية في دمشق. وفي معظم الأحوال، لم تعترف الحكومة بأغلبية حالات الاحتجاز والوفاة في السجون، بل إن الأقارب يتلقون المعلومات من محتجزين سابقين أو من مسؤولين لقاء الرشوة.

٢١- وتوفي محتجزون من جراء إصابات تعرضوا لها أثناء التعذيب. وتوفي آخرون بسبب نقص الغذاء والرعاية الطبية. غير أن أسراً كثيرة حُرمت من الحصول على معلومات عن ظروف وفاة أقاربها. وغالباً ما أُخبرت الأسر التي تلقت معلومات رسمية بوفاة المحتجز بسبب

(٤) انظر أيضاً المرفق الرابع.

أزمة قلبية. وقال والد أعلم بوفاة ابنه البالغ من العمر ٢٨ عاماً "يبدو أن الجميع يصاب بأزمة قلبية في سوريا حالياً"، مما يدل على انتشار ممارسة السلطات السورية المتمثلة في إخفاء سبب الوفاة.

٢٢- ووردت تقارير متعددة عن وقوع وفيات أثناء الاحتجاز في مرفق الاحتجاز في مطار المزة وفرعي الأمن العسكري ٢١٥ و ٢٣٥ وسجن صيدنايا. وساد نمط يتمثل في توجيه الأسر نحو الشرطة العسكرية في القابون ثم إلى مشفى تشرين العسكري. وفي معظم الحالات، لا تُعاد جثث الأموات إلى ذويهم، بل تفيد التقارير بأن معظمهم يُدفن في مقبرة نجهها. ولا يمكن تأكيد هذه المعلومات دون الوصول إلى البلد.

٢٣- وفي كانون الثاني/يناير، أبلغت الشرطة العسكرية في القابون إحدى الأسر بأن قريباً من أقربائها، كان محتجزاً واحتُفي في عام ٢٠١١، قد توفي من جراء أزمة قلبية. ووجهت الأسرة نحو مشفى تشرين العسكري للحصول على شهادة وفاته، غير أنها لم تتمكن من استرداد جثته. وفي آذار/مارس، توجهت أسرة إلى مقر الشرطة العسكرية في القابون لتلمس تمكينها من ممارسة حقها في زيارة قريب لها احتُجز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وطلب من الأسرة التوجه إلى مشفى تشرين العسكري حيث تلقت وثائق تفيد بأن قريبها كان محتجزاً في سجن صيدنايا وبأنه توفي بسبب نوبة قلبية في آب/أغسطس ٢٠١٣. ولم تُعد جثة المتوفي إلى ذويهم. وفي ٩ أيار/مايو، أُلقي القبض على مُسن كان يحاول العبور إلى لبنان. وبعد أربعة أيام، تلقت زوجته اتصالاً من السلطات البلدية في دمشق تخبرها فيه بأن بإمكانها تسلّم جثة زوجها من مشفى تشرين العسكري، لكنها لم تذهب إلى المشفى من شدة الخوف. وقدمت مشاف عسكرية أخرى، ولا سيما مشفى المزة العسكري، المعروف أيضاً باسم المشفى رقم ٦٠١، شهادات وفاة إلى الأسر.

٢٤- وفي منتصف عام ٢٠١٣، أُلقي القبض على فتى يبلغ من العمر ١٢ عاماً في دمشق إثر تحدّثه إلى قريبه، وهو عضو في جماعة مسلحة. واستعانت الأسرة بمحام خلّص إلى أن الفتى كان محتجزاً في فرع الأمن العسكري ٢٣٥. ولدى إحالة القضية إلى المحكمة، أبلغ القاضي الأسرة بأن الفتى موجود في مشفى خاص. وأُخبرت الأسرة عند وصولها إلى المشفى بأن ابنها قد توفي. وقد ظهرت على جسده علامات تدل على تعرضه لتعذيب شديد، بما في ذلك الصعق بالكهرباء.

٢٥- وأبلغ محتجزون سابقون أسراً أخرى بوفاة أقاربهم. ولم يصدر أي اعتراف رسمي بتلك الوفيات ولم تُعد أي جثة من جثث الموتى إلى ذويهم، فاستحال التأكد من حدوث الوفيات. ووردت أيضاً تقارير متعددة عن حالات وفاة أثناء الاحتجاز في دمشق في الفترة بين آذار/مارس ٢٠١١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٦- وأجري استعراض أولي وتحليل طبي شرعي لما مجموعه ٩٤٨ ٢٦ صورة يُدعى التقاطها في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ في مرافق الاحتجاز الحكومية. وتضم

هذه الصور صوراً خاصة بملفات قضايا ومحتجزين متوفين تظهر عليهم علامات التعذيب وسوء التغذية الحاد. وتدعم بعض العناصر - مثل الموقع المحدد في بعض الصور باعتباره المشفى العسكري رقم ٦٠١ في دمشق، وأساليب التعذيب وظروف الاحتجاز - ما خلصت إليه اللجنة منذ فترة طويلة من استنتاجات بشأن التعذيب المنهجي ووفاة المحتجزين. ولا تزال التحقيقات جارية، وتعتمد النتائج إلى حد بعيد على تحديد المزيد من البيانات الوصفية.

٢٧- وقد أطلقت القوات الحكومية التي تطوق منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة (ريف دمشق) النار على المدنيين الذين يحاولون مغادرتها وقتلتهم. وفي آذار/مارس، عمد مدنيون، منهم نساء وأطفال، إلى مغادرة الحجر الأسود وهم يحملون راية بيضاء بعد أن سمعوا أن الطريق مفتوح. وعندما أصبحوا على بعد ٥٠٠ متر من نقطة تفتيش حكومية، أطلق قناص النار عليهم وقتل امرأة، فاضطر الآخرون إلى التراجع. وفي نيسان/أبريل، أطلقت النار على فتى يبلغ من العمر ١٤ عاماً كان يحاول مغادرة الغوطة الشرقية بحثاً عن الغذاء، وقتل عند نقطة تفتيش المخيم.

٢٨- وارتكبت القوات الحكومية أعمال قتل غير مشروع في إطار هجوم واسع النطاق على السكان المدنيين. وشملت الهجمات قصفاً واسع النطاق للمناطق المدنية واستهداف المدنيين بإلقاء القبض عليهم واحتجازهم وإخفائهم على أساس ارتباطهم بالمعارضين للحكومة أو الاشتباه في ارتباطهم بالمعارضين. ويدل تنسيق المؤسسات الحكومية ومشاركتها النشطة في هذا الصدد على أن الهجمات نُفذت في إطار سياسة مؤسسية. وكانت أعمال القتل غير المشروع هذه جزءاً من تلك الهجمات، وهي تشكل جرائم ضد الإنسانية. وارتكبت القوات الحكومية أيضاً جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد وحرمان الأشخاص تعسفاً من الحياة.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

(أ) الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

٢٩- قتلت الجبهة الإسلامية، في المتاعية (درعا)، عدة رجال اشتبّه في تعاونهم مع الحكومة. وفي آذار/مارس، اختطف رجل من منزله، وعُثر على جثته في وقت لاحق من اليوم نفسه وعلى صدره آثار طلق ناري. وفي ٢٠ أيار/مايو، احتجزت الجبهة الإسلامية رجلاً آخر بتهمة السرقة من مقاتل من كتيبة البرموك. وعُثر على جثة الرجل بعد أربعة أيام وعلى صدره آثار طلق ناري. وخلال الهجوم على كسب (اللاذقية)، قتلت الجماعات المسلحة، بما فيها جبهة النصرة، عند دخولها إلى البلدة، مدنيين على الأقل. وفي ٢٢ آذار/مارس، أطلقت تلك الجماعات داخل كسب النار على رجل في الثالثة والعشرين من عمره وقتلته. وارتكبت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة بأعمالها تلك جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد.

(ب) الدولة الإسلامية في العراق والشام

٣٠- أصبحت عمليات الإعدام في الساحات العامة مشهداً معتاداً أيام الجمعة في الرقة وفي مناطق محافظة حلب الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. ويُعلم التنظيم السكان مسبقاً بتلك العمليات ويشجعهم على الحضور. وفي بعض الحالات، يجبر التنظيم المارة على الحضور. وقد حضر أطفال عمليات الإعدام التي تُنفَّذ بقطع الرأس أو إطلاق النار في الرأس من مسافة قريبة. ويعلن مقاتلو التنظيم عن جرائم الضحايا قبل إعدامهم. وتُعرض الجثث على الملأ مصلوبة في الغالب لمدة تصل إلى ثلاثة أيام، لتكون بذلك تحذيراً للسكان المحليين.

٣١- ويُتهم الضحايا عادة بالانتماء إلى جماعات مسلحة أخرى، أو بانتهاك القانون الجنائي لتنظيم الدولة الإسلامية. وتوجد أيضاً أمثلة على إعدام رجال متهمين بانتمائهم إلى الائتلاف الوطني السوري، أو بالتجنس لصالح الحكومة. ومعظم من أُعدموا رجال بالغون. وأعدم تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً عدة فتیان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاماً، تفيد الروايات بأنهم كانوا أعضاء في جماعات مسلحة أخرى. وفي تموز/يوليه، رجم حشد من الناس امرأتين حتى الموت بإيعاز من تنظيم الدولة الإسلامية في موقعين مختلفين في محافظة الرقة.

٣٢- وفي مدينة الرقة تُنفَّذ عمليات الإعدام عادة في ساحة النعيم ودوار الساعة. وقد وُثقت عشرات من عمليات الإعدام. وفي أواخر نيسان/أبريل، أعدم تنظيم الدولة الإسلامية سبعة أشخاص، تقل أعمار خمسة منهم عن ١٨ عاماً، في ساحة النعيم، لأنهم أعضاء في جماعات مسلحة. وعُرضت ثلاث جثث مصلوبة طيلة ثلاثة أيام. وفي اليوم نفسه، أُعدم رجلان في الطبقة والسلوك (الرقة). وفي ٢٢ آذار/مارس، أطلق أفراد التنظيم في الطبقة النار على رجل في رأسه وعُرضت جثته المصلوبة طيلة يومين.

٣٣- ولما بسط تنظيم الدولة الإسلامية سيطرته على مناطق في شرق محافظة حلب، أعدم أمام الملأ أشخاصاً في منبج والباب وجرابلس. وفي منبج، يتخذ التنظيم من ساحة لركن السيارات مكاناً للإعدام. وتُنفَّذ معظم عمليات الإعدام بقطع الرأس. ففي شباط/فبراير، قُطع رأس فتى يبلغ من العمر ١٥ عاماً بتهمة الاغتصاب على ما يبدو. وحضر عملية الإعدام أطفال أيضاً. ويعتقد عدد من المستجوبين أنه أُعدم لأنه كان عضواً في جماعة مسلحة أخرى. وقد تُركت جثته على الأرض لمدة يومين. وفي نيسان/أبريل، قطع مقاتلو التنظيم رأسي رجلين وعُرضت جثتهما مصلوبتين طيلة يومين.

٣٤- وفي نيسان/أبريل، قطع التنظيم رأسي رجلين في البزاعة، خارج منطقة الباب. واحتشد مئات الأشخاص، منهم أطفال، لمشاهدة عمليتي الإعدام. ولم تتم عملية الإعدام الأولى كما ينبغي إذ لم تكن السكن حادة بما يكفي. وفي شباط/فبراير، قطع التنظيم في جرابلس رؤوس ثلاثة مقاتلين أسرى ينتمون إلى جماعة مسلحة أخرى، يبلغ أحدهم من العمر ١٧ عاماً. وعُلقت رؤوسهم على قضبان طيلة أيام عدة بعد إعدامهم.

٣٥- وقُتل أشخاص أثناء وجودهم رهن الاحتجاز لدى تنظيم الدولة الإسلامية. ففي شباط/فبراير، قُتل رجل رميةً بالرصاص في سجن جرابلس بتهمة اختطاف طفل. وفي آذار/مارس، احتجز التنظيم رجلاً في جرابلس للاشتباه في انتمائه إلى جماعة مسلحة أخرى. وبعد ثلاثة أيام، استُدعيت أسرته لأخذ جثته.

٣٦- ويبرر تنظيم الدولة الإسلامية عمليات الإعدام بالاستناد إلى القانون الديني. فقد قال مستجوبون إن المحتجزين في سجون التنظيم لا يمكنهم الاتصال بمحام ولا يُمنحون أي حق من الحقوق المتعلقة باتباع الإجراءات القانونية الواجبة التي تقتضيها المحاكمة العادلة. ويجري التحقيق في عمل المحاكم الشرعية التي أنشأها التنظيم، وثمة أسباب معقولة للاعتقاد أن تنظيم الدولة الإسلامية قد ارتكب جريمة الحرب المتمثلة في الإعدام دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة.

٣٧- ومن خلال عرض الجثث على الملأ وعدم تكريمها بالدفن وفقاً للشعائر الدينية للمتوفى، يكون تنظيم الدولة الإسلامية قد انتهك القانون الدولي الإنساني العرفي. وينفذ التنظيم عمليات الإعدام على الملأ لبث الرعب بين السكان وضمان رضوخهم.

٣٨- وارتكب تنظيم الدولة الإسلامية أعمال عنف ضد السكان المدنيين الخاضعين لسيطرته في محافظتي الرقة وشرق حلب. ويشكل ذلك استمراراً - وامتداداً جغرافياً - للهجوم المنهجي والواسع النطاق على السكان المدنيين الذي حُدد في الوثيقة A/HRC/25/65. ويعمد تنظيم الدولة الإسلامية، وهو جماعة منظمة، إلى توجيه أعمال العنف تلك وتنظيمها ضد المدنيين، مما يدل على وجود سياسة منظمة في هذا الصدد. ويبدو أن معظم الضحايا مقاتلون عاجزون عن القتال، وتشكل أعمال القتل غير المشروع في محافظة الرقة وفي مواقع محددة في محافظة حلب جزءاً من ذلك الهجوم. وقد ارتكب تنظيم الدولة الإسلامية، بتنفيذ أعمال القتل تلك، جريمة ضد الإنسانية تتمثل في القتل العمد.

باء- أخذ الرهائن

٣٩- ما زال أطراف النزاع يأخذون الرهائن، متهمين بذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي. ومعظم الضحايا نساء وأطفال.

١- القوات الحكومية

٤٠- عمدت القوات الحكومية، وهي تسعى للسيطرة على المناطق المضطربة في ريف دمشق، إلى احتجاز قريبات المطلوبين لإجبارهم على الاستسلام. ففي شباط/فبراير، أُلقي القبض في العوطة الشرقية على أم وشقيقة أحد المطلوبين. وأُرسلت صورهما مع رسالة مفادها أنهما ستُقتلان ما لم يستسلم، وهو ما فعله المطلوب بعيد ذلك. وفي نيسان/أبريل، أُلقي القبض على امرأتين، كانت إحدهما قد أنجبت منذ وقت قصير، في حدثين منفصلين في نقطة

التفتيش في الجرجانية على طريق الزبداني. وأُخذت نساء رهائن أيضاً في حوش عرب في نيسان/أبريل. وفي جميع تلك الحالات، ورد في الإنذارات النهائية المرسلة إلى الأقارب المطلوبين أن النساء سيُقتلن ما لم يستسلموا للسلطات الحكومية.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

(أ) الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

٤١- ما زالت الجماعات المسلحة تحتجز الرهائن لفترات طويلة. ففي ٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، اختطفت جماعات، منها أحرار الشام وجبهة النصرة، أكثر من ٢٠٠ مدني خلال عملية استهدفت قرى في شرق اللاذقية. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اختطفت الجبهة الإسلامية أكثر من ٥٦ مدنياً من الزهراء (حلب). وفي كلتا الحالتين، كان معظم المختطفين نساء وأطفال. وقد أُفرج عن عدد قليل من الرهائن في كلتا الحالتين، غير أن مكان وجود الأغلبية لا يزال مجهولاً.

(ب) الدولة الإسلامية في العراق والشام

٤٢- في ٢٩ أيار/مايو، اختطف مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في منبج ١٥٣ تلميذاً كردياً تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٤ عاماً وهم عائدون إلى عين العرب من مدينة حلب حيث اجتازوا امتحانات نهاية السنة. وفرّ خمسة فتیان منهم، وتفيد التقارير بأن ١٥ آخرين أُفرج عنهم في ٢٨ حزيران/يونيه في صفقة لتبادل الأسرى شملت ثلاثة مقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية كانوا محتجزين لدى وحدات الحماية الشعبية الكردية. ولا يزال من تبقى من التلاميذ المختطفين البالغ عددهم ١٣٣ تلميذاً في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وتفيد التقارير بأن المفاوضات جارية لتبادل الأسرى مع وحدات الحماية الشعبية الكردية.

(ج) الجناة المجهولون

٤٣- وثق في دمشق، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نمط يتمثل في أخذ الرهائن للحصول على فدية. وفي جميع الحالات، اختطف مسلحون الرهائن. وليس من الواضح ما إذا كان الجناة جماعات مسلحة أو عصابات إجرامية تستغل النزاع للاغتناء.

٤٤- وقد وقعت عدة عمليات اختطاف لم تُطلب فيها أي فدية، منها اختطاف أربعة ناشطين في مجال حقوق الإنسان من مكتبهم في دوما (ريف دمشق) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهم رزان زيتونة ووائل حمادة وسميرة خليل وناظم حمادي. ولا يزال مصيرهم ومكان وجودهم مجهولين.

جيم - الاختفاء القسري

١ - القوات الحكومية

٤٥ - ما زالت نقاط التفتيش المنتشرة التي لا مفر منها تبتث الرعب في نفوس السوريين. ووُثقت روايات متعددة بشأن الاختفاء القسري، ولا سيما في بلدات يبرود وبيت سابر وزاكية وعدرا والغوطة الشرقية (ريف دمشق). ففي كانون الثاني/يناير، أوقف الجنود رجلاً قادماً من الغزلبية (دمشق) وهو في طريقه إلى العمل. وهو لا يزال في عداد المفقودين رغم محاولات زوجته معرفة مكان وجوده. وقد دفع الخوف من نقاط التفتيش بعض الناس إلى اختيار التنقل عبر مسالك أطول وأوعر. وذكر كثير منهم أنهم أصبحوا حبيسي منازلهم من شدة الخوف.

٤٦ - ونفذت القوات الحكومية حملات اعتقال جماعي تسببت في إخفاء قسري شمل الرجال البالغين سن القتال في المناطق التي وقعت تحت سيطرتها. ولوحظ هذا الاتجاه في أعقاب اتفاق الهدنة في عسال الورد في نيسان/أبريل وفي مدينة حمص في أيار/مايو، وبعد الاستيلاء على يبرود في آذار/مارس.

٤٧ - وغالباً لا تجرؤ الأسر، من شدة الخوف، على الاتصال بالسلطات للاستفسار عن مكان وجود أقاربها. ويواجه المستفسرون رفضاً منهجياً للكشف عن المعلومات المتعلقة بمصير المختفين. وتواجه أسر أخرى عقبات إدارية تهدف على ما يبدو إلى ردعها عن مواصلة البحث. وقد ظلت امرأة، اختفى زوجها في أيار/مايو ٢٠١٣ في الكسوة (دمشق)، تستعلم دون كلل عن مكان وجوده لدى مركز الشرطة المحلية ومختلف الفروع الأمنية في كفر سوسة (دمشق)، ولكن دون جدوى. وفي آذار/مارس، ذهبت إلى قصر العدل في دمشق حيث ملأت استمارة، وطلبت منها أن تعود بعد ٤٠ يوماً لترى إن كان اسم زوجها وارداً في قائمة المفقودين المعروضة في مبنى المحكمة. وعند عودتها لم يكن اسم زوجها مدرجاً على القائمة، وهو لا يزال في عداد المفقودين.

٤٨ - وفي بعض الحالات، اقتصر الأمر على إخبار الأسر بوفاة أقاربها، دون إخبارها بظروف الوفاة أو بمكان الرفات. وفي آذار/مارس، أبلغ مسؤولون حكوميون أسرة بأن قريبها، الذي اختفى في نيسان/أبريل ٢٠١٣ في دمشق، قد توفي بسبب أزمة قلبية. وعندما حاولت الأسرة الحصول على نسخة من بطاقة هويته لدى فرع الشرطة العسكرية، نفى المسؤولون فيه أن تكون لديهم معلومات عنه.

٤٩ - ورغم أن أكثر المختفين رجال، فإن تأثير ذلك في النساء شديد ودائم. فالنساء يواجهن صعوبات محددة في إعادة بناء حياتهن ورعاية أسرهن في غياب المعيل الرئيسي.

٥٠- وتشكل عمليات الإخفاء القسري جزءاً من الهجوم المشار إليه في الفقرة ٢٨ أعلاه، وهي تمثل جريمة ضد الإنسانية.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

الدولة الإسلامية في العراق والشام

٥١- تزايد عدد التقارير التي تتحدث عن اختفاء أشخاص في الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. ومن بين هؤلاء الأشخاص راهب يسوعي هو الأب باولو دالوليو الذي اختفى في مدينة الرقة في ٢٨ كانون الثاني/يناير. ويتبع تنظيم الدولة الإسلامية ممارسات قد تؤدي إلى أفعال يمكن اعتبارها أفعال إخفاء قسري، منتهكاً بذلك التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. وتمثل ممارساته التي تشكل جزءاً من الهجوم المذكور في الفقرة ٣٨ أعلاه جريمة ضد الإنسانية.

دال- التعذيب وإساءة المعاملة

١- القوات الحكومية

٥٢- ما زال المسؤولون الحكوميون يمارسون التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في أجهزة المخابرات والسجون والمشافي العسكرية، معرّضين عشرات الآلاف من الضحايا لمعاملة لا تُتصور. ومعظم الضحايا مدنيون يُلقى القبض عليهم أصلاً في نقاط التفتيش أو خلال المدهامات العسكرية. وتعلق أغلبية الروايات بمحتجزين ذكور، غير أن هناك تقارير متزايدة تتحدث عن محتجزات يتعرضن للإيذاء رهن الاحتجاز في المرافق الحكومية. وتدل وتيرة التعذيب ومدته وشدته على أن من المرجح أن يعاني الضحايا أضراراً نفسية وجسدية على المدى الطويل.

٥٣- وقد وُثقت ممارسة التعذيب على نحو منهجي وواسع النطاق في مرافق متعددة في دمشق، منها مرفق الاحتجاز في مطار المزة، وفرع الأمن العسكري ٢١٥، وفرع الأمن العسكري ٢٣٥ (المعروف أيضاً باسم فرع فلسطين)، وفرع الأمن العسكري ٢٢٧، وفرع الأمن السياسي في دمشق، وسجن عدرا، وفرع المخابرات الجوية والمشفى العسكري في حرستا.

٥٤- وفي كانون الثاني/يناير، أُلقي القبض على رجل عند نقطة تفتيش في شرق درعا واقتيد إلى المزة حيث أُبقي أربعة أشهر وكان يُضرب يومياً هو ومن كان معه في الزنزانة وتُحرق أجسامهم بالسجائر المشتعلة. وقد أُفرج عنه دون أن يمثل أمام محكمة. وفي شباط/فبراير، أُلقي القبض على رجل في نقطة تفتيش بين درعا ودمشق، واقتيد إلى مرفق الاحتجاز في المزة حيث ضربه أفراد المخابرات حتى أغمي عليه. وفي نيسان/أبريل، تعرض

محتجز في مرفق الاحتجاز في المزة للكلمات وضرب بأنبوب وغُلِق إلى السقف من معصميه. وسمع محتجزين آخرين يُضربون، من بينهم نساء. وأُجبر على البصم على اعتراف وعُرض على قاض دون أن يمثلته محام، قبل أن يُفرج عنه.

٥٥- وتحدث محتجز، أُطلق سراحه في عام ٢٠١٤ بعد سنتين من الاحتجاز في سجن غرز (درعا)، عن تعرّضه للضرب المبرح بالخرطوم والعصي وللتجويع. وهو يعاني الآن من شلل جزئي؛ وتُبين السجلات الطبية تضرر نخاعه الشوكي.

٥٦- وقد جمعت اللجنة روايات عن أفعال التعذيب المرتكبة في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، مما يعزز استنتاجاتها السابقة بشأن ارتكاب جريمة ضد الإنسانية تتمثل في التعذيب. وفي أواخر عام ٢٠١٣، أُلقي القبض على امرأة في نقطة تفتيش في حرمانا (دمشق) واقتيدت إلى مرفق الاحتجاز في المزة. وخلال استجوابها، علقها المسؤولون الحكوميون إلى السقف من معصميه وضربوها على الرأس والجسد وأخمس القدمين. ولا تزال الندوب باقية عليها. وتعرّضت امرأة أخرى منشقة احتُجزت في فرع الأمن العسكري ٢٣٥ في أواخر عام ٢٠١٢ للضرب إلى أن "سبحت في دمها". وغُلقت إلى السقف من معصميه لساعات. وسمعت محتجزين آخرين يصرخون أثناء الاستجواب.

٥٧- وتشمل أساليب التعذيب التي تتبعها الحكومة الضرب المبرح حول الرأس وعلى الجسد وأخمس القدمين، والتعليق من المعصمين إلى السقف أو على الحائط لمدة طويلة. وثمة استخدام ملحوظ للضيق بالكهرباء. وتتفق الإصابات الجسدية التي تعرض لها الضحايا مع نمط التعذيب.

٥٨- وتزايدت التقارير التي تتحدث عن حالات وفاة أثناء الاحتجاز.

٥٩- وتتميز ظروف الاحتجاز بنقص الغذاء والماء، وضيق المكان، وقلة النوم والنظافة والرعاية الطبية، والحرمان من الأدوية المنقذة للحياة. وأدت هذه الظروف إلى وفاة محتجزين. وأبلغ معظم المحتجزين عن نقص حاد في الغذاء، إذ نقص وزن بعضهم بمقدار النصف أثناء وجودهم رهن الاحتجاز. وتشكل ظروف الاحتجاز هذه ضرباً من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٦٠- وارتكبت القوات الحكومية أفعال تعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي على السكان المدنيين، مما يدل على وجود سياسة حكومية في هذا الصدد. وما زالت الحكومة ترتكب أفعال تعذيب وأفعالاً لا إنسانية أخرى تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

(أ) الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

٦١- تعرض المدنيون الذين اختطفهم من الزهراء ونبل (حلب) جماعات مسلحة - بما فيها الجبهة الإسلامية وجبهة النصرة - في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ للضرب أثناء الاحتجاز. ووُزِعَ الرهائن في مجموعات مختلفة، احتُجزت مجموعة واحدة منها على الأقل في مكان بارد ورطب حيث عانى أفرادها من نقص الغذاء.

٦٢- وفي ٩ نيسان/أبريل أو تاريخ قريب منه، تقدمت جماعات مسلحة لم تُحدّد هويتها عبر حي الزهراء في مدينة حلب، حيث اعتدى المقاتلون على السكان. وضُرب أحدهم على أخص قدميه ضرباً مبرحاً بحيث لم يعد يقوى على المشي طيلة أيام عدة.

٦٣- وتعرض صحفيون اختطفوا في منتصف عام ٢٠١٣ وأُفرج عنهم في عام ٢٠١٤ لاعتداء جسدي على يد أفراد جماعات مسلحة مجهولة الهوية، بعضهم مقاتلون أجانب على ما يبدو. وضُرب أحد الصحفيين على أخص قدميه وفي أعلى جسمه، وعُلق من معصميه طيلة ساعات. وضُرب الصحفيون الآخرون ضرباً مبرحاً أيضاً.

٦٤- وارتكبت الجماعات المسلحة جريمة الحرب المتمثلة في التعذيب والمعاملة القاسية. وتشكل ظروف احتجاز الرهائن ضرباً من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

(ب) الدولة الإسلامية في العراق والشام

٦٥- أصبحت الساحات العامة مسرحاً لعمليات بتر الأعضاء والجلد وما يشبه الصلب في محافظة الرقة وكذلك في منبج (حلب).

٦٦- ففي أيار/مايو، جرّ مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية رجالاً إلى ساحة الخضرة في مدينة الرقة وبتروا إحدى يديه عقاباً له على السرقة. ولم تتم عملية بتر اليد كما ينبغي، مما تسبب في معاناة شديدة للرجل وأسى للحشود التي حُتت على الحضور.

٦٧- وجُلد رجال بسبب التدخين وحياسة الكحول والتجارة في أوقات الصلاة وعدم الصيام خلال شهر رمضان. وفي أيار/مايو، جُلد رجال أمام الملاء في ساحة النعيم بمدينة الرقة حتى تمزقت ظهورهم. وجُلد رجال بسبب مرافقتهم علناً قريية تلبس لباساً "غير لائق". وفي ٢٤ نيسان/أبريل، ضُرب رجل على الملاء في مدينة الرقة بعد أن أوقفه مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية مع زوجته التي كان وجهها مكشوفاً. وفي بعض الحالات، رُبط الضحايا على لوح خشبي أو صليب وعُرضوا أمام الملاء في الساحات قبل جلدتهم.

٦٨- ووردت روايات متعددة عن نساء ضُربن مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية بالعصي أثناء دورياتهم بسبب خروجهن مكشوفات الوجه. وجُلدت نساء أمام الملاء في ٢٦ و ٣٠

نيسان/أبريل في مدينة الرقة بسبب مخالفتهم قواعد اللباس التي فرضها التنظيم. وتولت عمليات الجلد أحياناً نساء من أعضاء في التنظيم.

٦٩ - وقد ضرب مقاتلو التنظيم المحتجزين في مراكز الاحتجاز التابعة له في محافظتي الرقة وحلب أثناء الاستجواب. وشمل الضرب جلد المحتجزين بالكابلات. وأفاد محتجزون سابقون في مرافق الاحتجاز التابعة للتنظيم في محافظة الرقة بأنهم كانوا محتجزين في زنانات مكتظة وملئية بالحشرات ليس فيها ضوء ولا فراش. ولم يتلق المحتجزون طعاماً كافياً ولم يُسمح لهم بالاتصال بأي شخص خارج المرفق.

٧٠ - ووفقاً لتنظيم الدولة الإسلامية، يستند استخدام العقاب البدني - بتر الأعضاء والجلد - إلى القانون الديني (الشريعة). ويجري التحقيق في عمليات المحاكم الشرعية والحقوق الممنوحة للمتهمين فيما يتعلق بمراعاة الأصول القانونية الواجبة. وقد خلصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب إلى أن اللجوء إلى تلك العقوبات يشكل ضرباً من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

٧١ - وقد ارتكب تنظيم الدولة الإسلامية، بجلد المحتجزين والرهائن، أفعال تعذيب، متهاكاً بذلك التزاماته بموجب المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف. وتشكل ظروف الاحتجاز المسجلة ضرباً من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٧٢ - وهذه العقوبات التي ينفذها التنظيم وتشمل بتر الأعضاء وضرب الناس حتى تسيل دماؤهم ويثخنوا بالجروح تبلغ حدّ التعذيب وتُعتبر تشويهاً. ويشكل تنفيذ العقوبات أمام الملاء، بما في ذلك عرض الأشخاص مصلوبين، معاملة قاسية ومهينة.

٧٣ - ويُلاحق تنظيم الدولة الإسلامية الملاً أو معاناة بدنيين أو نفسيين شديدين بالسكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرته، مما يشكل استمراراً لما سبق تحديده من هجوم منهجي وواسع النطاق على السكان المدنيين. وتزايدت أفعال تعذيب السكان المدنيين ومعاملتهم معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة في محافظة الرقة يؤكدان استمرار ذلك الهجوم. وقد مورست أفعال التعذيب أيضاً ممارسة منهجية ضد الأسرى من مقاتلي الجيش السوري الحر ووحدات الحماية الشعبية الكردية.

٧٤ - وارتكب تنظيم الدولة الإسلامية جرائم الحرب المتمثلة في التعذيب والمعاملة القاسية. وارتكب التنظيم أيضاً، من خلال تصرفاته التي تشكل جزءاً من الهجوم المذكور في الفقرة ٣٨ أعلاه، جرائم ضد الإنسانية تتمثل في التعذيب وأفعال لا إنسانية أخرى في محافظتي الرقة وحلب.

هاء- العنف الجنسي والجنساني

٧٥- أدى نقص وتأخر الإبلاغ عن العنف الجنسي إلى صعوبة تقييم حجمه. وغالباً ما تشير اللجان في المقابلات إلى الخوف من الاغتصاب باعتباره عاملاً رئيسياً وراء قرارهن مغادرة الجمهورية العربية السورية.

١- القوات الحكومية

٧٦- ما زالت ترد تقارير عن اغتصاب النساء والاعتداء عليهن جنسياً في مرافق الاحتجاز في دمشق، منذ عام ٢٠١٢ إلى يومنا هذا. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ذكرت امرأة هُددت بالاغتصاب أن المحتجزات الأخريات تعرضن للاعتداء الجنسي في مرفق الاحتجاز في المزة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أبلغت محتجزة أخرى في ذلك المرفق بأنها أُجبرت على التعري واعتُدي عليها جنسياً وهُددت بالاغتصاب. ووُثق نخط مماثل من العنف الجنسي في فرع الأمن العسكري ٢١٥ والفرع ٢٥١ التابع لإدارة أمن الدولة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، لمس مستجوب حكومي ثديي محتجزة في سجن عدرا وأدخل أصابعه في فرجها. وأُجبرت المحتجزات على التعري وهُددن إما بالاغتصاب أو بعرضهن على المحتجزين. وتعرضت فتيات لا تتجاوز أعمارهن ١٣ عاماً، كُنَّ محتجزات مع البالغات، للاعتداء الجنسي على أيدي موظفي السجن.

٧٧- وقد ارتكبت القوات الحكومية فعل الاغتصاب الذي يشكل جريمة حرب. ويشكل هذا السلوك، الذي يدخل في إطار الهجوم المشار إليه في الفقرة ٢٨ أعلاه، جريمة ضد الإنسانية أيضاً. وارتكبت الحكومة، من خلال الاعتداءات الجنسية، جريمة الحرب المتمثلة في الاعتداء على الكرامة الشخصية.

٧٨- ويستمر توثيق أعمال العنف الجنساني الذي يستهدف النساء والرجال. وتعتمد القوات الحكومية، ولا سيما في محافظتي ريف دمشق ودرعا، إلى إلقاء القبض على النساء واحتجازهن لإرغام أقاربهن من الذكور على الاستسلام. ويتواصل استهداف الرجال والفتيان الذين تتجاوز أعمارهم ١٢ عاماً على أساس جنسهم. وأصبح من الشائع إلقاء القبض على الرجال والفتيان عند نقاط التفتيش المحيطة بالمناطق المضطربة، مما جعل المدنيين الذكور الموجودين داخلها عاجزين عن مغادرتها ولو بحثاً عن الغذاء أو العلاج الطبي، وهم لا يستطيعون الفرار منها عندما تتعرض للهجوم.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

(أ) الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

٧٩- استهدفت الجماعات المسلحة التابعة للجهة الإسلامية وأحرار الشام وجبهة النصرة النساء والأطفال، على أساس جنسهم، بأخذهم رهائن لاستخدامهم في تبادل الأسرى.

(ب) الدولة الإسلامية في العراق والشام

٨٠- في محافظة الرقة، تُجلد النساء اللاتي يظهرن في الأماكن العامة مكشوفات الوجه والشعر.

٣- تأثير النزاع

٨١- لما كان الرجل السوري عاجزاً عن التنقل في البلد خوفاً من الاعتقال عند نقاط التفتيش، أصبحت المرأة مسؤولة عن السفر بين المناطق للبحث عن الغذاء والدواء، وعلى نحو متزايد للبحث عن العمل أيضاً. وتكون المرأة غير المصحوبة برجل عرضة للاعتداء الجسدي والاعتقال أو الاختطاف على أيدي القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة.

٨٢- وقد أثر عدم القدرة على الحصول على الرعاية الطبية في صحة النساء وأطفالهن قبل الولادة وبعدها. ولم يُسمح لنساء كُنَّ في طور المخاض بعبور نقاط التفتيش الحكومية وأُجبرن على الوضع في ظروف خطيرة في كثير من الأحيان. وفي المناطق المحاصرة، وضعت حوامل في ظروف غير معقمة ومن دون أدوية لتخفيف الألم.

٨٣- ويغيب الرجل السوري في كثير من الأحيان، إما لأنه يُقاتل أو لأنه احتُجز أو اختفى أو قُتل، مما يجبر المرأة على أن تصبح الراعية الأساسية لأسرتها. ونظراً إلى محدودية فرص العمل المتاحة، داخل الجمهورية العربية السورية وفي مخيمات اللاجئين، تكافح المرأة لإعالة أسرهما اقتصادياً. وقد حدث ارتفاع هائل في عدد التقارير التي تتحدث عن اكتئاب السوريات بسبب عزلتهن وتحملهن عبئاً هائلاً. فقد فرت امرأة حامل مع ابنها البالغ من العمر عاماً واحداً من حلب بعد اختفاء زوجها ووفاة والديها إثر عملية قصف. ولم تجد هذه المرأة أقارب قادرين على إيوائها وابنها، وتعذر عليها العثور على عمل مستديم، وقالت إنها لم تستطع شيئاً سوى "البكاء والنحيب والتوكل على الله". والمفجع أن حالتها أضحت شائعة.

واو- انتهاكات حقوق الطفل

١- القوات الحكومية

٨٤- خلفت الحرب في الجمهورية العربية السورية خسائر فادحة في صفوف الأطفال، فمنهم من قُتل ومنهم من جُرح أو شُرد، مما جعلهم يعانون من الآثار المباشرة للعنف العشوائي الذي تمارسه القوات الحكومية. وتعرضوا أيضاً للتشريد وفقدان الأقارب والصدمات الناجمة عن مشاهدة أعمال العنف.

٨٥- وقد جُنِّدت اللجان الشعبية العاملة في مدينة حلب أطفالاً واستخدمتهم سعاة وجواسيس وحراساً. وتحدث عضو في جماعة مسلحة مناهضة للحكومة عن أسر مقاتلين

موالين للحكومة خلال الهجمات العسكرية تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ عاماً. وتصف روايات متعددة من حلب أطفالاً تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و ١٣ عاماً تستخدمهم القوات الحكومية في إطار عمليات عسكرية منسقة لتحديد مواقع مقاتلي الجماعات المسلحة قبل الهجوم عليها. وتُدفع للأطفال أموال للعمل كمخبرين، مما يعرضهم للانتقام والعقاب. وذكر مقاتل من جماعة مسلحة أن الأطفال الذين يُضبطون وهم يقومون بعمليات استطلاعية لصالح القوات الحكومية يُحتجزون لأجل غير محدد كتدبير أمني. ويحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان استخدام الأطفال في القتال وفي أداء أدوار الدعم. وتجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر تجنيداً إلزامياً أو طوعياً، ولو لأداء أدوار الدعم، هو جريمة حرب.

٨٦- وقد حُوت المدارس في شتى أنحاء الجمهورية العربية السورية إلى ملاجئ للمشردين داخلياً. وفي عدد من الحالات، هوجمت هذه المدارس في غارات جوية حكومية ألحقت أضراراً جسيمة ببنيتها التحتية^(٥).

٨٧- وفي حلب ودمشق ودرعا، تستخدم القوات المسلحة النظامية المدارس لأغراض عسكرية، فيُحرم الأطفال من التعليم وتتعرض المرافق التعليمية للهجمات. وتُستخدم مدرسة صالح جمال الابتدائية في حيّ السبيل (حلب) كقاعدة عسكرية وموقعاً لإطلاق النار. وتعرض المدرسة والمنطقة المحيطة بها للقصف بانتظام. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، تمركزت دبابات الجيش بالقرب من مدرسة في بيت سابر (دمشق)، فأغلقت المدرسة من جراء ذلك، ولم تُنح لطلاب المنطقة خيارات تعليمية بديلة. وقالت فتاة من مدينة درعا إن معظم مدارس المدينة أصبحت معطلة لأن القوات الحكومية احتلتها وأحاطت بها القناصة.

٨٨- وما انفكت المدارس تتعرض لإطلاق النار خلال حملات القصف الجوي في درعا وحلب^(٦). ففي كانون الثاني/يناير، قصفت القوات الحكومية مدرستين في داعل (درعا). وفي نيسان/أبريل، تعرضت مدرسة خولة بنت الأزور في حيّ الأربعين بمدينة درعا خلال فترة امتحانات الفصل الثاني للقصف بالبراميل المتفجرة. وفي نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، سُجل هجومان بالمدفعية الجوية على المدارس الابتدائية في داعل ونامر (درعا). وقال آباء في دمشق وحلب ودرعا إنهم لا يسمحون لأطفالهم بحضور الفصول الدراسية لأن المدارس أصبحت "خطيرة جداً". ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لم يلتحق أكثر من نصف الأطفال السوريين البالغين سن الدراسة، أي أكثر من ٢,٨ مليون طفل، بالمدارس نتيجة لاحتلالها وتدميرها وانعدام الأمن فيها.

(٥) انظر المرفق الرابع.

(٦) انظر المرفق الرابع.

٨٩- وقد تركت الأعمال القتالية الشديدة وعمليات القصف المكثف التي طال أمدها أثراً عميقاً في نفوس الأطفال. وتحدث آباء من الحولة (حمص) عن أطفالهم قاتلين إهم، بعد ثلاث سنوات من العنف، "يشرعون في الصراخ ويختبئون كلما رأوا طائرة". وأفادت أسر فرّت من زاكية (دمشق) في نيسان/أبريل بأن الأطفال، بعد أن نجوا من فترة من القصف المتواصل، أصبحوا يضطربون كلما سمعوا صراخاً ويعانون من سلس البول (التبول اللاإرادي) والقلق ونوبات الذعر. وأشار رجل فرّ من قدسيا (دمشق) في آذار/مارس إلى أن لعب أطفاله يُعبّر عما شاهدوه في الحرب وما تعلموه منها.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

(أ) الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

٩٠- جندت الجماعات المسلحة التابعة للجهة الإسلامية وغيرها من الجماعات المسلحة أطفالاً ودربتهم واستخدمتهم في أداء أدوار قتالية فعلية. واعترف المقاتلون الناشطون في محافظة حلب بأنهم يضمون في صفوفهم أطفالاً دون الثامنة عشرة. وتُسند لأصغر الأعضاء أدوار غير قتالية، مثل الحراسة والمراقبة. و"يُعتبر الأطفال عموماً بالغين" ما أن يضطلعوا بأدوار القتال. وقال مقاتل انضم إلى كتيبة عمرو ابن العاص في شمال حلب وهو في الخامسة عشرة من العمر إنه كُلف بتنظيف الأسلحة ثم بالمشاركة في القتال. وتلقى قريبه البالغ من العمر ١٥ عاماً تدريباً على استخدام الأسلحة على يد جيش المجاهدين في عام ٢٠١٤. وأوضح مقاتل آخر من حلب أن الأطفال الذين لم يكن يُسمح لهم باستخدام الأسلحة في البداية، أصبحوا يستخدمونها الآن لأن "الأطفال ما عادوا أطفالاً". واعتاد الأطباء العاملون في مشافي حلب علاج القصر المصابين في القتال.

٩١- وأوضح الآباء أن الفقر واليأس هما اللذان دفعا أطفالاً في حي السكري بمدينة حلب إلى الانضمام إلى كتائب الجماعات المسلحة في سن الخامسة عشرة. وتعمل بعض الجماعات المسلحة بنشاط على تجنيد الأطفال. وقال مقاتل من كتيبة العباس العاملة في الحيدرية (حلب) "إن الفتيان الصغار يكونون في الغالب أشجع وأذكى من المقاتلين البالغين".

٩٢- واستخدمت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الأطفال أيضاً في مجموعة متنوعة من الأدوار غير القتالية، كطهارة ومخبرين وأول المستجيبين وحمّالين. وقال مقاتلون إن القوات الحكومية تعتمد في كثير من الأحيان على قتل أو احتجاز الأطفال الذين يُضبطون وهم يقومون بدور المخبرين. وقد انتهكت الجماعات المسلحة حظر تجنيد واستخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة في القتال وفي أدوار الدعم. ويحظر البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة قيام الجماعات المسلحة بتجنيد أو استخدام الأطفال دون الثامنة عشرة في الأعمال القتالية المباشرة. وقد ارتكبت تلك

الجماعات جريمة حرب من جراء قيامها بتجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة تجنيداً إلزامياً أو طوعياً لأداء أدوار تشمل الدعم.

٩٣ - وشكّل استخدام الجماعات المسلحة المدارس لأغراض عسكرية خطراً على الأطفال، وأدى إلى إصابات ووفيات في صفوفهم. وما زالت جماعة أحرار الشام تحتل مدرسة الثورة الابتدائية في حيّ السكري بمدينة حلب، التي أُغلقت منذ أن سيطرت هذه الجماعة على المبنى. ويؤدي ذلك إلى حرمان الأطفال من الحصول على التعليم ويُعرض المنشأة التعليمية للخطر. وتستخدم جماعة أنصار العقيدة مبنّى يشكل جزءاً من مجمع مدرسي يضم أيضاً مدرسة عين جالوت، ثكنة لإيواء ٥٠ مقاتلاً^(٧).

٩٤ - وهناك نمط واضح يدل على استهداف ساحات المدارس^(٨). فقد استهدفت مدرسة الثقفي في ١٩ آذار/مارس، ومدرسة المنار الأرمينية في ١٥ نيسان/أبريل. ويعاني أطفال مناطق دمشق التي قصفتها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قصفاً متكرراً من العصبية والقلق وتظهر عليهم أعراض الاضطراب والصدمة.

(ب) الدولة الإسلامية في العراق والشام

٩٥ - أقام تنظيم الدولة الإسلامية معسكرات تدريبية لتجنيد الأطفال لأداء أدوار قتالية تحت قناع التعليم. وتفيد رواية تتعلق بمعسكر التدريب التابع للتنظيم في حيّ الباب (حلب) بأن التنظيم يعمل بنشاط على تجنيد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٥ عاماً لتلقي التدريب نفسه الذي يتلقاه البالغون، مقابل مكافآت مالية. ويتلقى الأطفال المجنّدون في المعسكرات تدريباً على استخدام الأسلحة وتعليماً دينياً. ويشير وجود هذه المعسكرات على ما يبدو إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية يقدم على نحو منهجي تدريباً للأطفال على استخدام الأسلحة. ثم يُنشر الأطفال للمشاركة في القتال الفعلي خلال العمليات العسكرية، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية. ففي الرقة، يُجنّد الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات ويدربون في معسكرات التنظيم. وقد انتهك تنظيم الدولة الإسلامية القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بتجنيد واستخدام أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. وارتكب التنظيم أيضاً جريمة حرب باستخدام أطفال دون الخامسة عشرة.

٩٦ - وقد أثر انتشار تنظيم الدولة الإسلامية في شمال الجمهورية العربية السورية تأثيراً شديداً في وجود وعمليات الوكالات والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني. وأوضحت أم كانت تعيش سابقاً في جندريس (حلب) أن حملات التطعيم توقفت بسبب هجمات تنظيم

(٧) انظر المرفق الرابع.

(٨) انظر المرفق الرابع.

الدولة الإسلامية. ونظراً لانعدام فرص الحصول على الرعاية الطبية، فقد فُرت من الجمهورية العربية السورية خوفاً على صحة أطفالها.

(ج) الجماعات المسلحة الكردية

٩٧- وثقت في الوثيقة A/HRC/25/65 حالات تجنيد أطفال دون الثامنة عشرة على أيدي وحدات الحماية الشعبية الكردية. وعملاً بتعهداتها في ٥ تموز/يوليه بإلغاء تلك الممارسة، سَرَّحت الوحدات الجنود الأطفال من صفوفها وتعهّدت برصد التقيد بالتزاماتها.

رابعاً- الانتهاكات المتعلقة بتسيير الأعمال القتالية

ألف- الهجمات غير المشروعة

١- القوات الحكومية

٩٨- استهدفت القوات الحكومية على نحو منهجي المدنيين والبنى التحتية المدنية، مما يدل على نية القتل والجرح والتشويه. وشملت الأهداف الأسواق والمحلات التجارية والمشافي والمدارس ودور العبادة والأماكن العامة حيث يتجمع المدنيون بأعداد كبيرة. والهدف الواضح من العمليات العسكرية الحكومية هو جعل الحياة لا تطاق في المناطق غير الخاضعة لسيطرتها.

٩٩- وبالإضافة إلى الاستعانة تدريجياً بقوات غير نظامية محلية وأجنبية، اعتمدت الحكومة على قوة نارية شديدة التدمير. وصعد الجيش تكتيكاته وتقنياته وإجراءاته في قتال الجماعات المسلحة، مستخدماً في ذلك استخداماً متزايداً المدفعية الثقيلة وأعتدة القتال التابعة للقوات الجوية، بما في ذلك القنابل الفراغية والبراميل المتفجرة، والقذائف التسيارية. وبسبب الافتقار إلى ما يكفي من الأفراد المقاتلين وإلى القدرة على التحرك بسهولة لتنفيذ هجمات برية على جميع الجبهات، اعتمدت القوات الحكومية استراتيجية تستخدم بموجها عدداً قليلاً جداً من المقاتلين وتركز على القصف المكثف خلال العمليات الهجومية والدفاعية.

١٠٠- وخلال الهجمات التي شنت على القلمون (ريف دمشق) في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، اعتمدت القوات الحكومية على أسلحة متفوقة، معرضة المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة لقصف جوي وبري عشوائي متواصل تمهيداً للاحتياح البري. ووردت روايات متسقة من مدنيين فروا من بلدات في القلمون تصف كيف كان القصف يطاردتهم وهم يترحلون نحو الحدود. وقد فرّ آلاف المدنيين في السيارات وعلى الأقدام من رنكوس إلى حوش عرب ثم عين الجوزة فعمسال الورد. وعمد اللواء ١٨ المتمركز في النبك واللواء ١٥٥ صواريخ واللواء ٦٧ إلى القصف العشوائي في الهجوم على يبرود الذي انتهى بدخول القوات الحكومية إلى المدينة في ١٦ آذار/مارس. وألقت الطائرات والمروحيات المقاتلة

صواريخ جو - أرض وقنابل فراغية وبراميل متفجرة على البلدة في هجمات متتالية استهدفت في كثير من الأحيان مناطق يتجمع فيها السكان بأعداد كبيرة، بما في ذلك أثناء تشييع الجنائز.

١٠١- وقد خلّفت الحملة العسكرية على حلب خسائر بشرية فادحة منذ انطلاقها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبدلاً من استهداف القدرات العسكرية لجماعات مسلحة ومرافق محددة، استهدفت الضربات الجوية وعمليات القصف البري التي نفذتها الحكومة في معظم الأحيان البلدات والأحياء التي سيطرت عليها الجماعات المسلحة، مثل المواصلات والميسر والشعار وقاضي عسكر والمعادي والصاحور ومساكن هنانو في شرق حلب، والسكري والزبدية وسيف الدولة وجسر الحاج والأنصاري الشرقي والكلاسة. وبدل توقيت الهجمات ومدتها، واختيار الأسلحة والمواقع المستهدفة، مثل الأسواق وتقاطعات الطرق والمدارس والمشافي، على نية إيقاع أكبر عدد من الضحايا المدنيين. وخلّف القصف الجوي المتواصل على حلب معاناة بالغة وخسائر فادحة في الأرواح. ووفقاً للموظفين الطبيين، تعرض معظم ضحايا البراميل المتفجرة لجروح متعددة وحروق، وإصابة بالعمى وجروح في الأوعية الدموية الطرفية من جراء الرضح الكليل في الأطراف، مما أدى في كثير من الأحيان إلى بترها.

١٠٢- وما فتئت القوات الحكومية تعتمد على استخدام البراميل المتفجرة لتقليل تكلفة الحملات الجوية المطولة وتوسيع نطاق أسطول الطائرات المستخدم في العمليات الهجومية ليشمل مروحيات النقل. وتفتقر البراميل المتفجرة افتقاراً شديداً إلى الدقة ويؤثر انفجارها في منطقة شاسعة. وتقل دقتها أكثر بسبب إلقائها من علو شاهق. واستخدام البراميل المتفجرة على هذا النحو فعل عشوائي. وفي المناطق التي يوجد فيها مقاتلو الجماعات المسلحة، لم تتوخ القوات الحكومية التمييز في تعاملها مع الأهداف العسكرية المنفصلة والتميزة بوضوح في المناطق المكتظة بالسكان. وقد وقعت مراراً وتكراراً خسائر عرضية في الأرواح تجاوزت تجاوزاً مفرطاً المزايا العسكرية المباشرة التي كان يُتوقع تحقيقها من الهجمات على أهداف عسكرية. وأثرت هذه الهجمات غير المتناسبة تأثيراً مُشلاً في السكان وأدت إلى تشريد جماعي. ويُعتبر استخدام البراميل المتفجرة في هذا السياق قصفاً للمناطق يحظره القانون الدولي الإنساني بوصفه تكتيكاً يبيث الذعر بين السكان المدنيين.

١٠٣- وعند الدفاع عن المناطق التي لم يتسن لها نشر قوات برية فيها، استخدمت القوات الحكومية القصف الجوي لتعزيز سيطرتها حول أهم المواقع وخطوط الاتصال لعرقله تقدم الجماعات المسلحة. ففي مدينة دير الزور ومدينة الرقة وريف إدلب ودرعا، نفذت القوات الحكومية غارات جوية عشوائية على المواقع والأحياء التي تسيطر عليها المعارضة، في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه. وواضح أن القوات الحكومية تعمدت استهداف المدنيين

والأحياء السكنية والمناطق التي تتركز فيها أعداد كبيرة من المشردين داخلياً، مما أدى إلى وفاة كثير من المدنيين وتشويه عشرات الأشخاص وتشريد مئات الآلاف.

١٠٤ - وحيثما تعثرت الخطوط الأمامية، اتبعت الحكومة استراتيجية للتحكم في السكان تجمع بين حصار طويل الأمد وقصف جوي وبري متواصل. وفي الأحياء المحيطة بدمشق، بما فيها اليرموك وداريا وبيلا وبرزة، استُهدف المدنيون لمجرد الاعتقاد أنهم معارضون للحكومة. ويُصبح الشخص مستهدفاً لمجرد إقامته في تلك الأحياء أو انتمائه إليها. وقد نفذت الحكومة هجوماً منهجياً وواسع النطاق على السكان المدنيين في حلب لمعاقتهم وترهيبهم بسبب دعمهم الجماعات المسلحة أو إيوائها، وذلك في إطار استراتيجية واضحة تهدف إلى تقويض الدعم الشعبي لتلك الجماعات.

٢ - الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

١٠٥ - تقصف الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة المواقع الحكومية داخل المناطق السكنية بقذائف الهاون والمدفعية والدبابات، مستخدمة في ذلك قوتها النيرانية المحدودة استخداماً عشوائياً يؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين. ففي نيسان/أبريل وأيار/مايو، أطلقت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قذائف هاون وعبوات غازية متفجرة مرتجلة على أحياء الميدان وسيف الدولة والسليمانية في غرب حلب أسفرت عن وقوع قتلى وجرحى. وفي الفترة بين ١٧ و ٢٠ نيسان/أبريل، قُتل أكثر من ٥٠ مدنياً في قصف عشوائي.

١٠٦ - وتعمدت جماعات مسلحة استهداف مواقع مدنية إما انتقاماً من عمليات حكومية أو بسبب الاعتقاد أنها تدعم الحكومة. وما زالت نبل والزهراء (حلب) تتعرضان للقصف بمفجرات مرتجلة، مما يزيد من عدد الضحايا ويلحق أضراراً بالبنى التحتية المدنية. وقال السكان إنهم مضطرون "للعيش في سرايب". وقُصفت جرمانا والسيدة زينب (دمشق) قصفاً عشوائياً. وتعرضت أحياء المالكي وشرقي التجارة وباب توما والشاغور في مدينة دمشق لقصف استهدف في كثير من الأحيان الأطفال في ساحات المدارس.

١٠٧ - واستخدمت جبهة النصرة والجماعات التابعة لها تفجيرات انتحارية وأجهزة مرتجلة شديدة الانفجار محمولة على مركبات. وفي الفترة بين ٦ آذار/مارس و ٢٤ حزيران/يونيه، شهدت محافظة حمص، ولا سيما مدينة حمص، انفجار العديد من السيارات المفخخة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وترد في المرفق الرابع تفاصيل عن الهجمات التي استهدفت المدنيين وأسفرت عن وقوع أربعة ضحايا أو أكثر. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، انفجرت سيارة مفخخة في شارع بيت الطويل في حي وادي الذهب بمدينة حمص، أسفرت عن مقتل مدنيين وجرح ٢٠ آخرين. وتدل هذه الهجمات، التي تستهدف المدنيين أساساً، على نية واضحة في بث الذعر بين السكان المدنيين.

١٠٨- وظل استخدام الانتحاريين يقتصر على تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وهما جماعتان مدرجتان ضمن الكيانات الإرهابية على القائمة التي وضعتها وتشرف عليها لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة والمتعلقة بالأفراد والجماعات والكيانات والمؤسسات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة.

باء- الأشخاص والأعيان المحميون على وجه التحديد^(٩)

١- القوات الحكومية

١٠٩- تأثر نظام الرعاية الصحية تأثراً شديداً أثناء العمليات العسكرية التي نفذتها القوات الحكومية، ومن جراء حملة متعمدة ومنهجية لاضطهاد العاملين في المجال الطبي الذين يعالجون أي شخص يعتبر معارضاً للحكومة. ويستمر منع الحصول على الرعاية الصحية لمعاقبة وإخضاع المدنيين المقيمين في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة أو المناطق المتنازع عليها.

١١٠- وتضررت هياكل الرعاية الصحية والمرافق الطبية في المناطق المضطربة خلال الأعمال القتالية ودُمرت بعد أن استهدفتها الهجمات. وأصبحت المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة تفتقر إلى الرعاية الطبية الكافية بسبب فرار مهنيي الرعاية الصحية خوفاً من الاعتقال، وبسبب وفاة وجرح العاملين الطبيين. وتفاقم الوضع فيما يتعلق بتوفير الرعاية الطبية من جراء استمرار منع ومصادرة اللوازم الطبية من إمدادات المساعدة الإنسانية ومن جراء انهيار صناعة الأدوية في البلد.

١١١- وتنتهك الهجمات على العاملين الطبيين والمرافق الطبية المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني العرفي وتشكل جرائم حرب. ويدل تكرار الهجمات على المرافق الطبية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في مدينة حلب ومحافظه حلب على وجود سياسة متعمدة. وتستهدف القوات الحكومية هياكل الرعاية بنية واضحة هي حرمان المدنيين والمقاتلين الجرحى خلال الهجمات الحكومية من العلاج الطبي، مما يؤدي إلى زيادة الخسائر في الأرواح وعدد المشوهين أو الجرحى أو القتلى. ويستمر استهداف العاملين في المجال الإنساني، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني، ويعوق عمليات منظمات المعونة.

(٩) انظر المرفق الخامس.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

الدولة الإسلامية في العراق والشام

١١٢- ما زال تنظيم الدولة الإسلامية يحتجز عاملين طبيين، منتهكاً بذلك القانون الإنساني العربي الذي يحظر معاقبة الأشخاص على ممارسة أنشطة طبية. وقد احتلت هذه الجماعة أيضاً مشافي، ولا سيما في حلب. واستخدام المشافي لأغراض غير وظيفتها الإنسانية يحول دون توخي الحياد في تقديم العلاج الطبي، ويعرض المرضى والعاملين في المجال الطبي للخطر، ويقوض الوظيفة الإنسانية للمرافق الطبية. ويؤثر ذلك تأثيراً خطيراً في الوفاء بالالتزام بموجب المادة ٣ المشتركة التي تنص على وجوب رعاية المرضى والجرحى. وعدم احترام الشارات المبينة في اتفاقيات جنيف يقوض غرض الحماية المنوط بها.

١١٣- ولا يزال مقاتلو جبهة النصرة والجبهة الإسلامية المتمركزون قرب المدينة القديمة في حلب يطلقون عبوات غازية متفجرة مرتجلة على القلعة، مستهدفين القناصة الحكوميين الموجودين فيها. وفي ٨ أيار/مايو، فجر مقاتلو أحرار الشام عن بعد أجهزة متفجرة وُضعت في نفق حُفر تحت القلعة، بدعوى أنها تُستخدم قاعدة لجنود الحكومة. وفي ٣١ أيار/مايو، فجر المقاتلون مرة أخرى قبلة وُضعت في نفق بالقرب من القلعة. وأدت موجات الصدمات الشديدة القوة تحت الأرض إلى إلحاق ضرر هيكلي بالقلعة التي يعود بناؤها إلى القرن الثالث عشر، والتي تصنفها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ضمن مواقع التراث العالمي.

١١٤- ولا يُعرف حتى الآن مكان وجود رئيسي أساقفة الكنيسة السريانية الأرثوذكسية والكنيسة اليونانية الأرثوذكسية في حلب، المطران يوحنا إبراهيم والمطران بولس اليازجي، اللذين اختُطفوا في حلب في نيسان/أبريل ٢٠١٣، والأب باولو دالويو الذي اختُطف في مدينة الرقة في كانون الثاني/يناير. ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية استهداف الصحفيين استهدافاً منهجياً. فقد أُعدم بعضهم، ولا يزال العشرات منهم، من الأجانب والسوريين، أسرى محتجزين يتعرضون للمعاملة السيئة بسبب أنشطتهم المهنية. ويتمتع العاملون في المجال الديني والصحفيون المدنيون بحماية محددة بموجب القانون الدولي الإنساني ولا بد أن تحترمهم وتحميهم جميع الأطراف.

جيم- استخدام الأسلحة غير المشروعة

القوات الحكومية

١١٥- هاجمت القوات الحكومية مناطق يسكنها مدنيون في محافظتي إدلب وحماة، وهي: كفر زيتا في ١١ و١٢ و١٦ و١٨ نيسان/أبريل، والتماعة في ١٢ و١٨ و٢٩ نيسان/أبريل، وتل منيس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

١١٦- وقال شهود عيان إنهم رأوا مروحيات تُلقِي براميل متفجرة واشتموا بُعيد الانفجار رائحة شبيهة برائحة الكلور المستخدم في المنازل. وتورد روايات الضحايا والعاملين في المجال الطبي الذين شاركوا في تقديم العلاج أوصافاً لأعراض تطابق التعرض للعوامل الكيميائية، وهي التقيؤ وتهيج العين والجلد والاختناق ومشاكل تنفسية أخرى.

١١٧- وغاز الكلور سلاح كيميائي على النحو المحدد في اتفاقية عام ١٩٩٢ بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. واستعمال الأسلحة الكيميائية محظورٌ في جميع الظروف بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي، وهو جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

١١٨- وثمة أسباب معقولة للاعتقاد أن عوامل كيميائية، وعلى الأرجح غاز الكلور، قد استُخدمت في كفر زيتا والتمانة وتل منيس في ثمانية حوادث في غضون ١٠ أيام في نيسان/أبريل. وهناك أيضاً أسباب معقولة للاعتقاد أن مروحيات حكومية كانت تحلق فوق تلك المناطق ألقت تلك العوامل في براميل متفجرة.

دال - الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن الحريات الأساسية

١ - القوات الحكومية

١١٩- أدى النزاع الذي تفاقم من جراء تزايد مستويات الفقر واليأس إلى تقسيم المناطق إلى مناطق خاضعة للحكومة وأخرى للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وأثر ذلك تأثيراً شديداً في قدرة المدنيين على الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والماء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية. فقد منعت القوات الحكومية حوالي ٢٠ شخصاً جرحوا في هجمات بالبراميل المتفجرة في داعل (درعا) في منتصف حزيران/يونيه من الوصول إلى أقرب مشفى في مدينة درعا. وخلال العملية التي نفذتها الحكومة في قطنا (ريف دمشق) في شباط/فبراير وآذار/مارس، أحيطت بيت ساير بجواز على الطرق وقُطع التيار الكهربائي وتكثف القصف. ومع إحكام الحصار، منعت القوات الحكومية وصول إمدادات الغذاء والغاز.

١٢٠- وبسبب العنف المتواصل وتعمد عرقلة الاتصالات وطرق النقل، لم يكن إيصال المساعدات العاجلة للمشردين والسكان المدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاع كافياً، ولا سيما في نوى وإنخل وجاسم (درعا). ويعوق اللواء ٦١ تدفق الغذاء والدواء إلى نوى.

١٢١- وقد حوصرت مناطق في القلمون (ريف دمشق)، مثل يبرود ورنكوس، قبل هجوم القوات الحكومية عليها في آذار/مارس. وأعقب ذلك قصف عشوائي. وفرّ الناس نحو الحدود بسبب الحصار المفروض الذي حرّمهم من ضروريات العيش أيضاً. وتلجأ القوات الحكومية

إلى منع وعرقلة وصول الغذاء وغيره من المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين وذلك كوسيلة لتطهير المناطق المضطربة وتحقيق الأهداف العسكرية.

١٢٢- وفي اليرموك والغوطة الشرقية (دمشق وريفها)، تواصل القوات الحكومية تطويق ١٨٠.٠٠٠ شخص، فتعرضهم لقصف مكثف وتعوق إيصال المساعدات الإنسانية إليهم. وتفرض هذا الحصار على اليرموك قوات حكومية تشمل عناصر من فرع فلسطين ٢٣٥ والجهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتضم نقاط التفتيش المحيطة بالغوطة الشرقية أفراداً من وحدات النخبة، بما فيها الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري والفرقة الثالثة.

١٢٣- ويُفرض الحصار بطريقة منسقة. فالجنود عند نقاط التفتيش يعمدون بانتظام إلى تنفيذ اعتقالات تعسفية، ومصادرة المواد الغذائية والإمدادات الأساسية الأخرى، ومنع المرضى والجرحى من التماس العناية الطبية. ولا تزال مناطق الوعر والحولة والرستن وتلبسة في حمص محاصرة، ويعاني السكان العالقون فيها من عواقب وخيمة. وأدى الحرمان المطول من المساعدات الإنسانية، بما فيها الغذاء، إلى سوء التغذية والجماعة. ويُحظر استخدام التجويع أسلوباً من أساليب الحرب. وتشكل هذه الأفعال أيضاً انتهاكاً للالتزامات الأساسية فيما يتعلق بالحقوق في الغذاء الكافي والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه والحق في الحياة.

١٢٤- وقد رفضت القوات الحكومية، في شتى أنحاء الجمهورية العربية السورية، السماح بمرور إمدادات المعونة التي تشمل الأدوية الأساسية والمستلزمات الجراحية. وكنتيجة مباشرة، تفتقر المشافي الميدانية إلى الضروريات الأساسية ولا يمكنها أن تقدم سوى علاج طبي أولي. ووصف أطباء ومرضى الظروف البدائية ونقص الإمدادات والمعدات في المشافي الميدانية في مدينة حلب وطفس (درعا) والكسوة والزبداني (ريف دمشق). ويدير طبيب واحد المشفى الوحيد في بيت جن (ريف دمشق) الذي يتعرض لقصف من قبل القوات الحكومية منذ آذار/مارس. ومن خلال مواصلة سياسات الحرمان من الرعاية الطبية بدعوى أنها يمكن أن تُستخدم لعلاج المقاتلين الجرحى، تتصرف السلطات الحكومية تصرفاً ينتهك انتهاكاً مباشراً ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني من التزامات تفرض ضمان إجلاء الجرحى والمرضى ورعايتهم، وكفالة مرور مواد الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عراقيل.

١٢٥- وقد أعاق العنف إعاقه شديدة حرية المدنيين في التنقل، مما جعل كثيراً منهم يحد من أنشطته خارج المنزل. وتحدث العديد من النساء عن يأسهن من بقائهن جيبسات منازلهن بسبب انعدام الأمن والخوف من الإصابة من جراء القصف العشوائي. ويخشى الرجال عبور نقاط التفتيش للوصول إلى أماكن عملهم والحصول على المساعدة الطبية وذلك بسبب خطر التعرض للاحتجاز والاختفاء. ويعاني النساء والرجال في المناطق الزراعية، مثل سهل الغاب (حمّة وإدلب) والحولة (حمص)، إذ لا يمكنهم الوصول إلى مصادر رزقهم أو قوتهم.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

(أ) الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة

١٢٦- تواصل الجماعات المسلحة، بما فيها الجبهة الإسلامية وجيش المجاهدين وجبهة النصرة، محاصرة نبل والزهراء (حلب)، وقد قطعت عنهما إمدادات الكهرباء والماء.

١٢٧- وفي نيسان/أبريل، تضررت البنية التحتية الأساسية في مدينة حلب خلال أعمال القتال. وفي الفترة بين ٥ و١٤ أيار/مايو، تعمدت جبهة النصرة تعطيل الشبكة الكهربائية وإمدادات المياه، مما حرم المدنيين من الحصول على المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي. ويحظر القانون الدولي الإنساني مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. وتنتهك هذه الأفعال الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنقية وخدمات الصرف الصحي.

(ب) الدولة الإسلامية في العراق والشام

١٢٨- عمد مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية، أثناء انسحابهم من إعزاز في ٢٨ شباط/فبراير، إلى تفكيك معدات وتفجير متفجرات داخل مطحنة الفيصل في شمال حلب. وأثر تدمير المطحنة تأثيراً شديداً في توافر الدقيق. وتعمد تدمير البنى التحتية الخاصة بإنتاج الغذاء فعل غير مشروع. بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي.

١٢٩- وأبلغ سكان في محافظتي حلب والرقعة عن تقييد الحقوق والحريات الأساسية، بما فيها حرية التنقل والتجمع. وأدى فرض تفسير متشدد للشرعية لم يسبق له مثيل في الجمهورية العربية السورية، يحدد قواعد تنظم جميع مناحي الحياة من الغذاء إلى التنقل والعمل واحترام الشعائر الدينية، إلى تقييد الحريات الأساسية، ولا سيما للنساء.

(ج) الجماعات المسلحة الكردية

١٣٠- وردت روايات في آذار/مارس تتحدث عن قيام وحدات الحماية الشعبية الكردية بتوزيع المساعدات الإنسانية في القامشلي (الحسكة) على مؤيديها فقط.

هاء- التشريد التعسفي والقسري

١- القوات الحكومية

١٣١- تسبب القصف الحكومي الجوي والمدفعي للمناطق التي يسكنها مدنيون في تشريد تعسفي واسع النطاق. فقد فرّ الناس، ولا سيما النساء والأطفال، خوفاً على حياتهم، إلى أماكن آمنة ما انفكت تتضاءل داخل الجمهورية العربية السورية، أو عبروا حدودها. وتشرد السكان في مدينة حلب ومحافظتي ريف دمشق ودرعا.

١٣٢- وبالتسبب في ذلك التشرّد الواسع النطاق، لم تف الحكومة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تقتضي حماية المدنيين. ولم تمثل الحكومة أيضاً لواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي التي تقتضي منها اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتوفير المأوى ومتطلبات النظافة والرعاية الصحية والسلامة والغذاء للمدنيين المشردين، وضمان عدم تشتيت شمل الأسر.

٢- الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

الدولة الإسلامية في العراق والشام

١٣٣- دخل مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية قرية تل أخضر (الرقعة) في ١٨ آذار/مارس. واستخدم المقاتلون مآذن المساجد لتوجيه إنذار نهائي إلى السكان الأكراد يدعوهم إلى مغادرة القرية في غضون يومين وإلا قُتلوا. وفي ٢٠ آذار/مارس، عاد مئات من مقاتلي التنظيم وكرروا تهديدهم. ففرّ المدنيون خوفاً حاملين معهم متاعاً قليلاً.

١٣٤- وكان بعض المدنيين الأكراد الذين شُردوا قسراً من تل أخضر قد شُردوا قسراً من تل أبيض في وقت سابق على يد تنظيم الدولة الإسلامية في تموز/يوليه ٢٠١٣.

١٣٥- ولا يمكن تبرير الأمر الذي وجهه تنظيم الدولة الإسلامية إلى المدنيين بمغادرة تل أخضر بدعوى الحرص على أمنهم أو للضرورة العسكرية. ولذلك، يشكل هذا التصرف جريمة الحرب المتمثلة في التشريد القسري، وهو يدخل في إطار الهجوم المشار إليه في الفقرة ٣٨ أعلاه، ويشكل من ثم جريمة ضد الإنسانية أيضاً.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

١٣٦- لقد تحول النزاع في الجمهورية العربية السورية، الذي كان يقتصر في السابق على نزاع بين الحكومة وعدد محدود من الجماعات المسلحة المناهضة لها، إلى نزاعات متغيرة متعددة تشمل أطرافاً وجبهات لا حصر لها. وامتد العنف إلى خارج حدود الجمهورية العربية السورية، حيث أجمّع التطرف وحشية النزاع المتزايدة. وبدل انفجار الوضع الإقليمي، الذي حذّرت منه اللجنة طويلاً، على خطأ الحل العسكري.

١٣٧- ومع اجتياح القتال المناطق المدنية، تلاشت جميع إمكانيات التمتع بحياة طبيعية. وكان أثر ذلك شديد الوطأة بوجه خاص على النساء والأطفال، الذين تُنتهك حقوقهم الأساسية من جراء تصرفات الأطراف.

١٣٨- وقد قُتل مدنيون بسبب الاشتباكات الناجمة عن التنافس على الموارد، مثل الغاز الطبيعي والنفط والكهرباء والمياه والأراضي الزراعية. وتعرضت سبل عيش مجتمعات محلية بأكملها للخطر من جراء الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية وبإمدادات الطاقة.

١٣٩- ونأت الدول المؤثرة بنفسها عن العمل الشاق اللازم لإيجاد حل سياسي. ولا تزال بعض الدول تقدم شحنات من الأسلحة والمدفعية والطائرات إلى الحكومة أو تسهم بمساعدتها لوجستياً واستراتيجياً. وتتلقى الجماعات المسلحة دعماً بالأسلحة والتمويل من دول أخرى ومنظمات وأفراد. وتستخدم الأسلحة التي تُنقل إلى الأطراف المتحاربة في الجمهورية العربية السورية في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

١٤٠- وتؤكد الأحداث الأخيرة الحاجة الملحة إلى إيجاد تسوية سياسية للحرب. وتشكل المسألة جزءاً أساسياً من هذه العملية. وكما أقر به مجلس الأمن في قراره ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، فإن حماية المدنيين مسألة محورية، ويستحق ضحايا الانتهاكات أن تتاح لهم سبل انتصاف فعالة.

باء- التوصيات

١٤١- تكرر لجنة التحقيق تأكيد التوصيات الواردة في تقاريرها السابقة، وتقدم كذلك التوصيات التالية:

١٤٢- توصي لجنة التحقيق جميع الأطراف بما يلي:

(أ) الامتثال الشامل لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وضمان اتفاق الدعم المادي المقدم إلى الأفراد والجماعات مع أحكام هذين القانونين؛

(ب) ضمان التنفيذ الفعلي لقراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (وغير ذلك من البيانات الرئاسية والقرارات ذات الصلة) بشأن وصول العاملين في المجال الإنساني ووصول المساعدة الإنسانية؛

(ج) تعزيز فهم القانون الديني وضمان التقيد في تفسيره وتطبيقه بتفادي العنف ووصون حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل، دون تمييز؛

(د) التصدي للجماعات المتطرفة ولأفعالها بمعالجة البيئة التي يترعرع فيها التطرف؛

(هـ) ضمان أن يُحال إلى العدالة مرتكبو انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أو المسؤولون عنها على أي نحو آخر، وفقاً لما نص عليه قراراً

مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (وغير ذلك من البيانات الرئاسية والقرارات ذات الصلة)؛

(و) مضاعفة الجهود الرامية إلى حماية المدنيين وحماية حريتهم في التنقل؛

(ز) ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني.

١٤٣ - وتوصي اللجنة حكومة الجمهورية العربية السورية بما يلي:

(أ) الكف عن استخدام الأسلحة غير المشروعة والأسلحة العشوائية؛

(ب) السماح بوصول المساعدة الإنسانية وصولاً تاماً ودون عوائق، امتثالاً لقراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)؛

(ج) السماح للجنة بالوصول إلى البلد؛

(د) السماح لمراصد ومجموعات حقوق الإنسان بالوصول إلى البلد، واتخاذ التدابير الضرورية لحماية أفرادها.

١٤٤ - وتوصي اللجنة أيضاً الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بما يلي:

(أ) الامتثال الفعلي لقراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)؛

(ب) رفض الوسائل العنيفة فيما يتعلق بتطبيق القانون الديني، مع إيلاء الاحترام الواجب للطوائف والممارسات الدينية المتنوعة.

١٤٥ - وتوصي اللجنة كذلك الدول المؤثرة بالعمل معاً للضغط على الأطراف لإنهاء العنف والدخول في مفاوضات شاملة لبدء عملية انتقالية سياسية مستدامة في البلد.

١٤٦ - وتوصي اللجنة المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) فرض حظر على الأسلحة وكبح انتشارها وإمدادها؛

(ب) مواصلة تمويل العمليات الإنسانية، وضمان الوصول إلى الضحايا في جميع المناطق، وتيسير توسيع رقعة عمليات الإغاثة الإنسانية.

١٤٧ - وتوصي اللجنة مجلس حقوق الإنسان أيضاً بدعم هذه التوصيات بتدابير تشمل إحالة هذا التقرير إلى الأمين العام لتوجيه انتباه مجلس الأمن إليه كي يتسنى اتخاذ الإجراءات المناسبة، وبعملية رسمية لتقديم التقرير إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

١٤٨ - وتوصي اللجنة مجلس الأمن بما يلي:

(أ) دعم توصيات اللجنة؛

(ب) اتخاذ الإجراءات المناسبة بإحالة الوضع إلى القضاء، وربما إلى المحكمة الجنائية الدولية، علماً أن مجلس الأمن هو وحده المختص، في سياق الجمهورية العربية السورية، بإحالة المسألة إلى القضاء؛

(ج) تعزيز إنفاذ وتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باستخدام مجموعة السلطات والتدابير المتاحة له في إطار ضرورة مساءلة كل جهة عن أفعالها.

Annex I

[English only]

Correspondence with the Government of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
Tel: 41-22-9179110, Fax: 41-22-9179007

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic established pursuant to
United Nations Human Rights Council Resolutions S-17/1, 19/22, 21/26, 22/24 and 25/23

The Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland, and has the honour to refer to Human Rights Council resolution S-17/1 establishing the Commission "to investigate all alleged violations of international human rights law." It also refers to resolution A/HRC/25/L.7 adopted by the Human Rights Council on 28 March 2014 extending the mandate of the Commission until March 2015.

Under its current mandate, the Commission will provide an update to the Human Rights Council at its 26th session in June 2014. In this context, the Commission reiterates its request to visit the Syrian Arab Republic in order to gather relevant information for its investigations.

The Commission emphasizes the important role that the Government could play in providing information pertinent to its mandate. Currently, the Commission is investigating allegations of the use of weaponised chemical agents, particularly chlorine, on the territory of the Syrian Arab Republic. In line with its principles of impartiality and independence, the Commission requests that the competent organs of the Government of the Syrian Arab Republic provide any relevant information related to these alleged incidents. All information provided by will be taken into account during the Commission's investigations and be kept strictly confidential.

The Commission avails itself of this opportunity to extend to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland the assurances of its highest considerations.



NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179110, Fax: 41-22-9179007

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic established pursuant to
United Nations Human Rights Council Resolutions S-17/1, 19/22, 21/26, 22/24 and 25/26

17 June 2014

Excellency,

We are writing you on behalf of the Independent International Commission of Inquiry on the Syria Arab Republic. In order to fulfil its mandate and based on Human Rights Council resolution 23/25 of 21 March 2014, we would like to reiterate our request for access to the country to conduct our investigation and gather relevant information, in particular regarding the use of chemical weapons and recently received photos concerning allegations of torture and detention facilities.

In this context, we respectfully seek your assistance in the fulfilment of the Commission's mandate. We wish to reassure you of our commitment to full engagement with your Excellency's Government and our intention to reflect in our reports the perspective of parties in the context of the current crisis.

Specifically, we would be highly grateful if a visit could be arranged for us at the earliest convenience by your Government.

We would like to extend to you our sincere appreciation for taking this request into consideration and providing any assistance in that regard.

Carla Del Ponte

Sincerely,

Vitit Muntarbhorn

H.E. Muhammad Muhammad
Chargé d'Affaires
The Permanent Mission of the
Syrian Arab Republic to the
United Nations

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
Tel: 41-22-9179110, Fax: 41-22-9179007

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic established pursuant to
United Nations Human Rights Council Resolutions S-17/1, 19/22, 21/26, 22/24 and 25/26

8 July 2014

Excellency,

As the Chair of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, I would like to request a meeting with you either on the afternoon of 24 July 2014 or morning of 25 July 2014, as I will be in New York. My fellow Commissioner, Ms. Karen AbuZayd, would accompany me, and we would very much appreciate an opportunity to discuss our forthcoming briefing to the Security Council, upcoming report to the Human Rights Council and latest developments. From previous experiences, I believe your views could be of great value to the work of our Commission.

I look forward to hearing from you, Excellency. On behalf of the Commission, please accept the assurances of our highest consideration.

Sincerely,

Paulo Sérgio Pinheiro
Chair, Independent International
Commission of Inquiry on the Syrian
Arab Republic

His Excellency
Ambassador Extraordinary
and Plenipotentiary
Mr. Bashar Ja'afari
Permanent Representative
of the Syrian Arab Republic
to the United Nations
New York

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT



UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179110, Fax: 41-22-9179007

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic established pursuant to
United Nations Human Rights Council Resolutions S-17/1, 19/22, 21/26, 22/24 and 25/26

30 July 2014

Excellency,

As the Chair of the Independent International Commission of Inquiry on the Syria Arab Republic and in accordance with Human Rights Council resolution 23/25 of 21 March 2014, I am writing to reiterate the Commission's request for access to the country in order to fulfil our mandate to investigate all violations and abuses of international law occurring in the context of the armed conflict in the Syrian Arab Republic.

In this context, we respectfully seek your assistance in the fulfilment of the this mandate. We wish to reassure you of our commitment to full engagement with your Excellency's Government and our intention to reflect in our reports the perspective of all parties in the context of the current crisis.

Specifically, we would be highly grateful if a visit could be arranged for us at the earliest convenience of your Government.

We would like to extend to you our sincere appreciation for taking this request into consideration and providing any assistance in that regard.

Sincerely,

Paulo Sérgio Pinheiro

Chair, Independent International Commission of
Inquiry on the Syrian Arab Republic

His Excellency
Mr. Muhammad Muhammad
Chargé d'Affaires
The Permanent Mission of the
Syrian Arab Republic to the
United Nations at Geneva
Geneva, Switzerland

Annex II

[English only]

Political context

1. Despite the efforts of the previous Joint Special Representative (JSR) Lakhdar Brahimi, a political stalemate continued to impede progress towards a negotiated solution. The Geneva 2 talks, which took place between 22 and 31 January 2014, failed to bridge the diametrically opposed positions of the Government and the National Coalition for Revolutionary and Opposition Forces (the Coalition). The Government continued to prioritise the fight against terrorism while the Coalition demanded immediate engagement on modalities for the transitional period. Brahimi's official resignation on 13 May has further complicated the prospect of bringing the parties back to the negotiating table. On 10 July, Secretary-General Ban Ki-Moon appointed Special Envoy Staffan de Mistura in a bid to revive the political process.

2. The likelihood of a political solution was further weakened by the results of the Syrian presidential elections held on 3 June, with President Assad reportedly winning 88% of the vote, and the gradual yet consistent military gains made by Government forces in certain areas. The Government has become politically and militarily entrenched and is, consequently, less likely to engage in a political process. The Coalition had categorically rejected the elections while President Assad portrayed them as a measure of legitimacy. The presidential inauguration on 16 July drew further regional and international criticism, including from the EU and the US. Russia and Iran stressed that the election results have reinforced President Assad's authority and reflected his popular base of support.

3. The Coalition continued to suffer from internal divisions. Against the backdrop of competing interests of regional and international actors which provide military and financial support, divisions were particularly evident in the lead-up to the election of its current president, Hadi al-Bahra, on 9 July. While still representing the largest political umbrella for the Syrian opposition abroad, the Coalition continues to struggle to establish reliable links with local military councils and other, predominantly Islamist, forces inside the Syrian Arab Republic. Recent conflicts within the Coalition's Supreme Military Council – intended to represent various 'moderate' military factions – are symptomatic of this disconnect.

4. Influential states continue to provide financial and military support to the various warring parties in the Syrian Arab Republic, reinforcing the existing political and military impasse. Significant changes in the conflict dynamics, however, have altered the regional and international approach towards the Syrian conflict. The emergence of ISIS as a potent military force, both in the Syrian Arab Republic and Iraq, has increased States' caution, particularly in terms of supplying military aid to armed groups. Fears have arisen that any supplied weapons may be used by ISIS. The continued military and political fragmentation of the opposition has markedly reduced its overall effectiveness and compromised the trust of its regional and international backers.

5. With ISIS representing a regional and international threat, many States have shifted their priorities towards limiting its influence and preventing any potential spillover. Fighting extremism has become a common cause for States with otherwise conflicting interests, potentially signalling further changes in Governments' policies towards the conflict.

6. The Security Council issued resolution 2165 (2014) on humanitarian cross-border aid on 15 July. Despite consensus on the grave violations being committed inside the

Syrian Arab Republic, the Security Council to was unable to ensure implementation of its own call for accountability in resolution 2139 (2014), failing to refer the situation to the International Criminal Court. This impasse must be replaced by a genuine political will to bring the parties back to the negotiating table with the participation of all Syrian political actors.

Annex III

[English only]

Humanitarian context

1. With 6.5 million internally displaced persons and 2.9 million registered refugees, Syria has become the world's worst humanitarian catastrophe. According to UN agencies, 10.8 million Syrians are in need of urgent humanitarian assistance inside the country, 241,000 people still live under siege and 4.7 million reside in hard-to-reach areas. Despite the passing of resolution 2139 (2014), insecurity, hostilities and administrative restrictions continue to prevent humanitarian access to a growing number of locations. The level of obstruction to the delivery of aid by all warring parties was qualified as "inhuman" by OCHA's Under-Secretary-General Valerie Amos.
2. Areas considered safe havens by families forced into repeated displacements came under attack. In June, the shelling of a camp of internally displaced persons in Ash-Shajarah, Dara'a, resulted in dozens of casualties.
3. The ever-growing influx of refugees into Lebanon, Turkey, Jordan and Iraq has heightened tensions between Syrians and their host communities, threatening the security of the entire region. Cases of forcible returns and denial of access are on the rise. Palestinian refugees seeking safety in neighbouring countries are particularly affected by these factors.
4. Syrian women and children form the vast majority of refugee and internally displaced communities. The social and economic impact of the conflict has placed them at increased risk of abuse and exploitation. Child marriages and sexual violence emerged as prominent issues in refugee camps, with devastating consequences on the education and health of Syrian girls.
5. Despite immeasurable operational challenges and deliberate attacks against them, humanitarian agencies and NGOs continued to provide life-saving assistance to Syrians in need, including through polio vaccination campaigns, water sanitation programmes and medical items distributions throughout the country.
6. The unanimous adoption of resolution 2165 (2014) authorising the delivery of humanitarian assistance across borders via Turkey, Jordan and Iraq is a very important step forward. The first convoy from Turkey through the Bab Al-Salam crossing took place on 24 July, without any reported incident. The resolution potentially opens up direct routes to approximately three million people caught in the conflict.

Annex IV

[English only]

Specific mandate on massacres

1. Acting upon the request of the Human Rights Council to investigate all massacres,¹⁰ the commission adopted the following working definition of massacre:

An intentional mass killing of civilians not directly participating in hostilities, or *hors de combat* fighters, by organized armed forces or groups in a single incident, in violation of international human rights or humanitarian law.

2. Massacres include multiple instances of the war crime of murder, the war crime of sentencing or execution without due process and the war crime of attacking civilians, perpetrated in the context of and associated with the ongoing non-international armed conflict in the Syrian Arab Republic. When murder is committed as part of a widespread or systematic attack directed against a civilian population, perpetrated pursuant to or in furtherance of a State or organizational policy, the commission of massacres may amount to the crime against humanity of murder.
3. While the majority of civilian casualties resulted from indiscriminate or disproportionate attacks, primarily aerial bombardments, these killings do not fall within the definition of a massacre. Where there are reasonable grounds to believe that the shelling, bombardments or bombings intentionally targeted civilians, such attacks fall within the definition and are detailed below.
4. Given the lack of access, special mandate to investigate massacres and delay in reporting, massacres perpetrated outside of the reporting period are also documented.

1. Government forces

Damascus governorate

Beit Saham, Rif Damascus, 14 and 18 December 2013

5. In December 2013, a negotiation aimed at opening roads for food and medicine and to allow civilians to leave took place between Government forces and the local committee of Beit Saham. On the understanding that the negotiation had been successful, civilians attempted to leave on 14 December. Government forces opened fire on the civilians, killing approximately 15 and forcing survivors back into the besieged area. On 18 December, several hundred civilians from Beit Saham and other towns in eastern Ghouta, in desperate need of food and understanding that an agreement had been reached, again attempted to leave. While there are reasonable grounds to believe that some armed fighters were accompanying them, the convoy was overwhelmingly civilian. Government forces again opened fire, killing at least 30 civilians and wounding many others.

Hay Al-Qaa, Rif Damascus, early March 2014

6. During the Government offensive in Yabroud, a house was hit by a barrel bomb killing an entire family of four, including two children. A man who helped retrieve their

¹⁰ HRC resolution 21/26, para. 19.

bodies from the rubble stated that all the victims were civilians and that there was no presence of armed fighters in the area. A resident stated that “if they wanted to hit a house, they would destroy the whole neighbourhood,” suggesting a punitive element to the attacks.

Hawsh Arab, Rif Damascus, late March 2014

7. In late March, a helicopter dropped a barrel bomb on a house in Hawsh Arab, causing its total destruction and killing two women and four children. According to surviving relatives, there were no armed group fighters present in the house or its vicinity as armed groups were positioned in the hills and mountains around the village. Former residents of Hawsh Arab stated that the aerial bombardment of civilians was intended to cause their displacement as part of a scorched earth policy to prepare the area for a ground assault.

Aleppo governorate

Al-Sukkari district, Aleppo city, 18 January 2014

8. At approximately 3pm, a Government helicopter dropped three consecutive barrel bombs on a street intersection in Al-Sukkari district. An alley of 20 residential buildings was affected by the attack, sustaining extensive damage. A victim of the attack, a 15-year-old boy, described how he was with his brother, three of his cousins and a friend in front of his house when they heard a hovering helicopter. His 15-year-old cousin was killed in the attack, in addition to a reported 30 civilians including women and children.

Qadi Askar, Aleppo city, 30 January 2014

9. A barrel bomb was dropped on a residential neighbourhood in Qadi Askar, landing 50 metres away from the Sa’ad Alla al Jabry School, killing 16 civilians including women and children, and maiming dozens more. The attack caused extensive destruction of residential and commercial buildings. Armed groups stationed in Qadi Askar were located over 300 metres from the site of the attack.

Tariq Al-Bab, Aleppo city, 2 February 2014

10. At 9am, a Government helicopter dropped two barrel bombs near a mosque in Tariq Al-Bab next to Al-Halwaneya roundabout. Another barrel bomb was dropped shortly thereafter, killing 10 people including women and children. A victim of such attacks stated, “the attacks happen at prayer time on Friday because they know that is where people go at that time.” A doctor who treated victims of the attack at a field hospital in Aleppo stated that he saw no armed group fighters among the killed or injured. According to residents of Tariq Al-Bab, there are no armed group bases or checkpoints located near the Al-Halwaneya roundabout.

Al-Sukkari district, Aleppo city, 4 February 2014

11. On 4 February, two barrel bombs were dropped on civilian objects in Al-Sukkari district. The first barrel bomb hit a five-storey residential building, causing its collapse. At the same time, a barrel bomb hit a vegetable market. The attacks killed at least 5 people, all civilians and wounded countless others. This attack was part of an intensive period of bombardment on Aleppo from 1 to 5 February, which resulted in hundreds of civilians killed, including dozens of children. A mass exodus of civilians from Al-Sukkari and other eastern districts of Aleppo followed.

Masakin Hanano, Aleppo city, 4 February 2014

12. On 4 February, a Government helicopter dropped a barrel bomb on Masakin Hanano, hitting two residential buildings and a mosque. The attack killed 12 people, most of whom were children attending religious classes at the mosque. The attack followed a pattern of barrel bombs hitting soft targets in Masakin Hanano in early February, including

two primary schools, a mosque and a field hospital. Each attack resulted in the deaths of dozens of children, many of whom were internally displaced persons from Rif Aleppo.

Al-Haydaria, Rif Aleppo, 9 February 2014

13. As civilians were fleeing Aleppo following an intensive period of bombardment from 1 to 5 February, at 8am on 9 February a Government helicopter dropped a barrel bomb on Al-Haydaria roundabout, a transport hub and gathering point for vehicles transporting internally displaced persons. A victim of the attack, a mother whose three children were severely injured, stated that there were over 200 people gathered around the area, all civilians waiting for buses. She described seeing “dead bodies, some charred and others with severed limbs, scattered all over the place, people screaming in pain and others burning inside minibuses.” Another barrel bomb was fired at minibuses heading from Al-Haydaria toward the border. The attacks hit approximately 10 vehicles, killing at least 20 civilians, including women and children, and injuring many more.

Al-Sakhour, Aleppo city, 11 February 2014

14. On 11 February, a Government helicopter dropped three barrel bombs on residential buildings and a vegetable market in Al-Sakhour. At least 7 civilians were killed and over 14 others severely injured by the attacks, which caused extensive damage to civilian infrastructure. As a result of this and other barrel bomb attacks on Al-Sakhour, one resident described the district as “flattened.” Victims of the attack fled Aleppo city, as part of a mass displacement toward the border.

Masakin Hanano, Aleppo city, 17 February 2014

15. On 17 February, a Government helicopter dropped a barrel bomb on a densely populated roundabout. The area was a well-known and crowded bus station and transport hub. A witness of the attack described seeing victim’s bodies and limbs strewn about a large area, with many bodies torn to pieces. This made it “impossible to make a body count”. Available information indicates that over 15 people, all civilians, were killed in the attack. There were no military targets in the immediate vicinity of the targeted area.

Ain Al-Tal (Handarat) Palestinian Camp, Rif Aleppo, 21 and 22 February 2014

16. Palestinian refugees living in Ain Al-Tal camp described how a Government helicopter dropped two barrel bombs on the camp, killing a woman and a child and injuring at least 8 others on 21 February. Following the attack, approximately 100 people fled the camp toward the border. While travelling on the road from Al-Jandoul Handarat to Azaz on 22 February, a Government helicopter dropped bombs on their cars, indicating a deliberate attempt to target those fleeing the camp.

Fafeen, Rif Aleppo, 22 February 2014

17. After a barrel bomb was dropped near Fafeen on 22 February, a family living nearby rushed to collect their belongings and flee the area. Surviving family members described how they were about to leave their house, when a Government helicopter dropped a barrel bomb in their yard, killing their relatives: three young women, a female child and a female adult.

Al-Sukkari, Aleppo city, 23 March 2014

18. On 23 March at 10am, a Government fighter jet fired a missile at Al-Wadi street, a crowded thoroughfare in Al-Sukkari. A victim who was in his workshop on the street described how his 13-year-old nephew was killed immediately as a result of severe shrapnel injuries. At least 20 people were killed in the attack, including 5 children. As a result of the attack, residential buildings in the area sustained heavy damage. Victims stated that there were no military targets or armed group presence on Al-Wadi street.

Al-Shaar, Aleppo city, 4 and 6 April 2014

19. A Government helicopter dropped barrel bombs on a residential neighbourhood in Al-Shaar district, just prior to Friday prayers. The attack killed 20 people, among them women and children. Dozens more were injured in the attack, which caused significant destruction of residential infrastructure in Al-Shaar. On 6 April, a helicopter targeted the same area with two consecutive barrel bombs, killing at least 20 civilians. The attacks appeared to target shops, residential buildings and crowded streets.

Tel Jabin, Aleppo, 5 April 2014

20. On 5 April, a Government helicopter dropped two barrel bombs on Tel Jabin, killing 10 people, including a woman and her three children. Tel Jabin is a hub for IDPs.

Tel Jabin, Aleppo, 20 April 2014

21. On 20 April, a Government helicopter hit Tel Jabin with two consecutive barrel bombs which killed 8 people, including a woman and 4 children. At least 20 other people were severely injured in the attack.

Biideen, Aleppo city, 20 April 2014

22. A Government helicopter dropped four barrel bombs in close sequence on Biideen neighbourhood. The attack was accompanied by artillery and mortar shelling, leading to the deaths of 30 people and injury of dozens more. The victims of the attack were civilians buried under the rubble of collapsed buildings hit by barrel bombs. The area appeared to be targeted due to the large number of internally displaced persons seeking shelter from hostilities in nearby areas.

Al-Fardous, Aleppo city, 20 April 2014

23. On 20 April, a Government helicopter consecutively dropped two barrel bombs on Al-Fardous neighbourhood, a densely populated area. The first barrel bomb hit a crowded commercial street. The second bomb fell 400 metres away, on residential buildings. At least 40 people were killed, among them women and children. The bombs were dropped around 5pm, when the street was most crowded with people shopping for basic goods. The frontline in Aleppo city is three kilometres away from the site of the attack. Victims of the attack stated that there was no armed group presence in the vicinity.

Ain Jalout School, Al-Ansari al-Sharqi, Aleppo city, 30 April

24. On the morning of 30 April, Ain Jalout School in Al-Ansari al-Sharqi, Aleppo city, was hit by two consecutive missiles. The attacks killed 35 people, including 33 children, and severely injured approximately 40 more. The school was targeted at a time when parents and children gathered in large numbers for an exhibition of children's artwork depicting their experiences of war. Ansar Al-Aqida uses a building that is part of the same school complex as a barracks for approximately 50 fighters. However, the timing of the attacks and their repetitive nature indicates that the attacks had the intention of wounding and killing as many people as possible. Ain Jalout School had previously been attacked in 2013. The character and context of the attacks on the school make it apparent that Government forces could not consistently mistaken their target to be the school building rather than the adjacent barracks of Ansar Al-Aqida. In addition to wounding and killing children, attacks on schools damage educational infrastructure and militarise civilian areas.

Al-Halak, Aleppo city, 1 May 2014

25. At 4pm on 1 May, a Government fighter jet fired three consecutive missiles on Al-Halak market, killing at least 40 and wounding over 100 people. A victim of the attack described that at the time of the attack the market was crowded with people, all of whom were civilians buying basic goods such as fuel for generators.

Armanaz, Aleppo, 5 May 2014

26. On 5 May around 12pm, Armanaz was hit with two rockets fired from a fighter jet. The two rockets consecutively hit the same residential building, which was inhabited by civilians. Residents of the building and victims of the attacks stated that there were neither military activities nor armed group fighters in the area. A man who witnessed the attack and helped pull bodies from under the rubble described seeing the dead bodies of three children and a woman. Nearby buildings were severely damaged. Residents whose homes were destroyed were forced to leave Armanaz.

Al-Sukkari, Aleppo city, 10 May 2014

27. A construction site in Al-Sukkari was attacked on the morning of 10 May with a barrel bomb, killing 16 men. The area, under the control of Liwa al-Tawhid at the time of the attack contained no military targets in the immediate vicinity of the attack. According to victims, there was an armed group checkpoint 300 metres away from the site. The attack appeared to target clear evidence of civilian life.

Bustan Al-Qasr, Aleppo city, 30 May 2014

28. At 1pm on 30 May, a Government helicopter dropped two barrel bombs on Karraj Al-Hajz street. A man described how he rushed to the site of the attack and witnessed many women and children among the dead and wounded. While first responders were collecting the dead and wounded, the site was targeted a second time. At least 10 people were killed in the attack and 22 others injured. According to doctors who treated the victims at Al-Zarzour hospital, most of the casualties were civilians.

Al-Sakhour, Aleppo city, 10 June 2014

29. On 10 June, two consecutive barrel bombs targeted a site in Al-Sakhour located 250 metres from an armed group base. The bombs hit residential buildings, adjacent to a mosque and Al-Sakhour hospital. The bombs caused serious damage to houses and resulted in the deaths of 10 children, among other civilians. Residents who helped collect their bodies described how without proper tools and machinery, many of the victims were trapped under the rubble of their homes until days following the attack.

Al-Sukkari, Aleppo city, 16 June 2014

30. On 16 June, a Government helicopter dropped two barrel bombs on Al-Sukkari district. The first bomb hit a residential building. The second bomb, fired less than 10 minutes after the first, hit a main intersection close to the Al-Sukkari Local Council located less than 50 metres away from the site of the first attack. The intersection was deliberately targeted. Victims described that the local council office was conducting two days of aid distribution, with hundreds of families gathering to collect assistance at the time of the attack. It is unlikely that Government forces could have mistaken the crowded intersection with nearby Ahrar Al-Sham bases in Al-Sukkari, stationed in the Al-Thawra Elementary School and Al-Rabi'ee wedding hall. The timing and deliberate nature of the attack indicates that civilians were its object.

*Dara'a***Jasem, Dara'a, 12 February 2014**

31. On 12 February, people shopping at a market in Jasem heard the sound of a helicopter flying overhead and started running to hide. Moments later, a barrel bomb dropped on the market, killing 16 persons. Shops and buildings in the marketplace were destroyed. The marketplace and the people shopping appeared to be the object of the attack.

Dara'a city, 16 May 2014

32. At 2pm, Government forces aerially bombarded a residential neighbourhood in Dara'a city, killing 6 civilians, including a woman and a 5-year-old child and injuring many others. First responders and nearby residents that rushed to their assistance were targeted 15 minutes after the initial attack, killing many of them.

Dael, Dara'a, mid-June 2014

33. A barrel bomb was dropped on a residential neighbourhood in Dael in mid-June, killing five people including a woman and a child. The closest armed group position was located 1.5 kilometres away. The victims of the attack could not access the nearest hospital as it was in a Government-controlled area and wounded persons were not allowed to pass through checkpoints.

Al-Shajara, Dara'a, 18 June 2014

34. On 18 June, a camp for internally displaced persons located in and around a school in Al-Shajara was hit by a barrel bomb. Twelve people were killed in the attack and two others died of severe injuries before reaching medical treatment. According to doctors who treated victims of the attack, all those injured were civilians. They bore multiple injuries, many resulting in amputations due to severe wounds to their limbs, consistent with the damage caused by barrel bombs.

2. Non-State armed groups*Anti-Government armed groups**Rif Damascus***Adra, Rif Damascus, 11 and 12 December 2013**

35. On 11 December 2013, armed groups – including Jabhat al-Nusra and Jaysh al-Islam – entered Adra. They entered civilian houses and, in some instances, screened and removed men on sectarian grounds. At least 15 men were shot and killed after being removed from their houses.

Badr al-Din al-Husseini Institute, Damascus Old City, 29 April 2014

36. Badr al-Din al-Husseini Institute in Shaghur, Old City of Damascus on 29 April was shelled by anti-Government armed groups stationed in Jobar, resulting in the deaths of 17 and injury of over 86 children and adults. It followed a clear pattern of armed groups using their artillery and mortar shelling capabilities to target soft targets, in particular school yards in the Old City of Damascus, where numerous children congregate. Anti-Government armed groups have intentionally targeted civilian localities due to their perceived support of the Government, occasionally along sectarian lines. The shelling of schools in Damascus is calculated and deliberate.

*Hama***Ma'an, Hama, 24 December 2013**

37. On 24 December 2013, an anti-Government armed group entered Ma'an, a village 30 kilometres north of Hama city. While some local men attempted to defend the village, they were quickly overrun. Armed group fighters killed between 10 and 15 civilians, including women and children, inside the village. All of those killed were Alawite. Later, Liwa al-Islam, Jabhat al-Nusra and Jund Al-Aqsa posted videos of the attack. The majority of Ma'an's residents fled following this attack. Most of those who remained were too poor, elderly or disabled to leave.

Ma'an, Hama, 9 February 2014

38. In the early hours of 9 February, residents woke to the sound of gunfire and mortar shelling. Armed groups, including Jabhat al-Nusra and Liwa al-Qasa attacked Ma'an. Again, some men in the village attempted to defend it but they were quickly overrun. Approximately nine of them were shot and killed while fleeing. At least 20 civilians were shot and killed in the attack.

Al-Salamiya, Hama, 11 April 2014

39. On 11 April, a group affiliated to Jabhat al-Nusra attacked Al-Majbal checkpoint, 20 kilometres from Al-Salamiya. The checkpoint, run by approximately 22 Syrian army and members of the National Defence Force, was intended to cut the rebel supply lines to Ar Raqqa governorate. The checkpoint had been the object of attack previously but on this occasion, was overrun. Some were killed in the initial attack while others managed to escape. Approximately 13 were captured alive and immediately executed. Three bodies were burnt beyond recognition and ten had been reportedly, though it is unclear whether they were beheaded while still alive.

*Aleppo***Al-Kindi hospital, Aleppo city, Aleppo, 4 January 2014**

40. Al-Kindi hospital, in northern Aleppo city, occupied a strategic area close to a front line and overlooking several opposition-controlled neighbourhood. It had not been used as a hospital since 2012 when it was captured by the FSA. In December 2012, it was turned into a military base by the Syrian army. Aside from being briefly held by the FSA in May 2013, it remained under the control of the Government under 20 December 2013. On that date, Jabhat al-Nusra took control of the hospital, after targeting it with two suicide bombings. While most of the Syrian army soldiers escaped, between 10 and 15 were captured by Jabhat al-Nusra. The group later released a video showing its fighters shooting the captured soldiers in the head.

*Homs***Arman Street, Homs city, 6 March 2014**

41. Arman street is a main commercial thoroughfare in Homs city. Residents in that area are mainly Christian and Alawite. There are no military targets in the area, considered to be one of the safer places in the city. At approximately 3pm on 6 March, a car bomb exploded on the entrance of the street, killing at least nine people, including women and children. It also injured several dozen people.

Al-Zahra, Homs city, 17 March 2014

42. On 17 March, an armed group detonated a car bomb in the Al-Zahra neighbourhood of Homs city. Al-Zahra is a residential area with a mixed population of Sunni, Shia and Alawite. There are no checkpoints or other military targets in the area. The bomb exploded on a crowded, narrow, commercial street. As the explosion occurred at approximately 4.30pm, the area was crowded with civilians. At least six people died instantly with two more dying later in hospital. More than a dozen were injured.

Karm Al-Louz, Homs city, 9 April 2014

43. Within a period of 20 minutes on 9 April 2014, two car bombs exploded in the Karm Al-Louz neighbourhood of Homs city. The neighbourhood is a middle-class residential area, populated mainly by Alawites. There were no soldiers based in the area nor were there any other military objectives.

44. The first car was parked near to a centre which distributed gas cylinders, which exploded along with the car on detonation. As paramedics, firefighters and civilians rushed to the scene of the bombing to assist the injured and douse the flames, a second car bomb exploded. The second car was parked on the road between the Al-Eiyadat Al-Shamila Hospital and the site of the first attack and appears to have deliberately targeted first responders carrying the injured to hospital. Jabhat al-Nusra has claimed responsibility for the double bombings.

Oshak street, Homs city, 14 April 2014

45. In the early afternoon of 14 April, a car bomb exploded in Oshak street in Homs city. The car had been parked in front of shops in a commercial area. There were no military checkpoints or installations in the area surrounding the explosion. The dead and injured were taken to the Al-Za'eem hospital. Six civilians were killed instantly. Scores more were injured.

Akrama, Homs city, 18 April 2014

46. On Friday 18 April 2014 a car bomb exploded near Bilal Al-Habashi Mosque, at the edge of Akrama neighbourhood. Friday prayers had just finished and the area was crowded as worshippers exited the mosque. The explosions did not target any military objectives. Fourteen civilians were killed instantly, including a 13-year-old boy.

Al-Abassiya, Homs city, 29 April 2014

47. Al-Abassiya neighbourhood in Homs city is a crowded lower-class neighbourhood, populated primarily by members of the Alawite community. The ground floors of buildings are filled with clothes and food shops, which residents live in apartments above. There was no military presence in the area affected by the bombing.

48. On 29 April, the neighbourhood was hit with a double car bombing. The first car bomb exploded at approximately 1pm. After the first explosion, concerned residents ran to the scene to assist the injured. Ten minutes later, another car, parked 30-40 metres away, exploded. The second explosion was far more powerful than the first and deliberately targeted people who had rushed to the area to assist victims of the first bombing. The second bombing also caused a large fire. The impact site was a scene of horror with bodies of those killed on fire or torn apart by shrapnel.

49. At least 45 people were killed instantly in the two bombings, many of them below the age of 18. Some victims were killed by shrapnel while others had burned to death. Scores more were injured. Many of the injured suffered severe burns and died later in hospital. Jabhat al-Nusra claimed responsibility for these attacks.

Al-Hiraqe village, eastern Homs countryside, 2 June 2014

50. Al-Hiraqe village is part of the district of Al-Mukharam city in the eastern Homs countryside. It is home to approximately 4,000 residents, mainly Alawites. A car bomb was detonated in the village at 1pm on 2 June, the day before Syria's Presidential elections. The explosion killed at least 15 civilians, including women and children. Three of the children killed were under 6. One of the female casualties was 70 years old. There were no military targets in the area. Many of the bodies were dismembered by shrapnel. Jabhat al-Nusra has claimed responsibility for this attack.

Wadi el-Dahab Square, Homs city, 13 June 2014

51. Wadi el-Dahab is a residential middle-class neighbourhood in Homs city. There are no military targets present in it. On 13 June, an armed group exploded a car bomb in the main square, killing seven civilians.

Wadi el-Dahab Square, Homs city, 19 June 2014

52. On 19 June, an armed group exploded a car bomb on the main square of Wadi el-Dahab. Nineteen civilians were killed.

Islamic State of Iraq and Al-Sham

Aleppo

Qadi Askar neighbourhood, Aleppo city, early January 2014

53. By late 2013, ISIS had taken over a former Ophthalmology Hospital in Qadi Askar neighbourhood of Aleppo city. It used the building as its headquarters and set up a makeshift detention centre in its basement. Previously the building had been held by the Islamic Front and contained its Sharia court. With ISIS refusing to accept the court's authority, relations between the groups deteriorated. ISIS was abducting people who had been critical of it or who had worked with foreigners, such as journalists. In early January, fighting erupted between ISIS and Liwa al-Tawhid, eventually forcing ISIS to negotiate a withdrawal eastwards, out of the city. On Liwa al-Tawhid's entering the premises, several dozen bodies were found. There were all men, bound and blindfolded, who had recently been shot at close range.

Ar Raqqah

Ar- Raqqah city, Ar Raqqah, 29 April 2014

54. On 29 April, as detailed in paragraph 32 of the present report, ISIS publicly executed seven males, five of them under the age of 17 years in Ar Raqqah city.

Al-Hasakah

Al-Talaliyah, Al-Hasakah, 29 May 2014

55. Al-Talaliyah is a Yazidi village in western Al-Hasakah governorate. When ISIS began to assert itself in the area, the village's population fled. The village was occupied by Sunni Arabs, most of who had been displaced from Safira by Government bombardments. In late May, ISIS and the YPG, the Kurdish armed group, were engaged in violent clashes around Al-Talaliyah.

56. On 29 May, ISIS fighters entered the village. There they began to execute villagers, including women and young children, believing them to be Yazidis. According to survivors, the villagers, desperate to show that they were Muslims, began to recite the verses of the Quran. Bar one fighter from Iraq, none of the ISIS fighters spoke Arabic. The Iraqi fighter intervened, preventing further killings. Approximately 15 people were killed before the Iraqi fighter could translate to the other ISIS fighters that the residents were Sunni Arabs.

3. Unknown Perpetrators

57. In the incidents detailed below, while there are reasonable grounds to believe the killing occurred as described, it has not yet been possible to determine the identity of the perpetrators to the commission's standard of proof.

Aleppo

Khanat Assan, Aleppo, December 2013

58. In December 2013, a mass grave containing the bodies of at least four adult men and one boy was found on the ground of the El-Beifat poultry farm outside of Khanat Assan. The bodies were said to belong to El-Abdullah family, who had been abducted from Khanat Assan on 2 December. A video, released later by an armed group, showed foreign fighters

in army uniforms, speaking Chechnyan. They displayed no flags or insignia and did not state whether they belonged to ISIS or another armed group.

Hreitan, Aleppo, a date prior to 14 February 2014

59. Several mass graves were found on the grounds of the Secondary Institute of Electricity, which also served as ISIS's headquarters until it was forced out by anti-Government armed groups on 14 February. The dead were adult men. It is not clear how they were killed. Further, it has not been possible to determine the length of time that the bodies had been buried or the approximate date of death.

60. Another mass grave, containing the bodies of nine fighters from anti-Government armed groups, was found at Al-Malah farms, near Hreitan. The bodies were dumped in a well on the property.

4. Findings

Government forces

61. Government forces stationed around eastern Ghouta, namely elite units including the 4th Division, Republican Guard and 3rd Division, committed the war crime of attacking civilians on 14 and 18 of December 2013. The victims of the attacks were easy targets to the perpetrators who were positioned in checkpoints blocking all routes out of eastern Ghouta. The sequence of events around the efforts to negotiate the opening of roads demonstrates that the civilians attempting to leave the besieged area were the object of the attack.

62. The war crime of attacking civilians was committed by Government forces in the context of the offensive on Qalamoun (Rif Damascus) during March 2014. During the documented barrel bomb attacks on civilians in Hay Al-Qaa and Hawsh Arab, there was no military equipment or personnel near the victims' homes at the time and place of the incident.

63. The war crime of attacking civilians was committed by Government forces throughout the military campaign on Aleppo city and Rif Aleppo. Between 18 January and 16 June, 23 documented instances of aerial bombardment amounted to the war crime of attacking civilians. In addition to reckless disregard to the possibility that the barrel bombs would hit, kill and maim civilians, the collected information shows that the Syrian armed forces attacked civilians, men and women, children and elderly in particular while engaged in typical civilian activities. In all the incidents documented, the information reveals that civilians or civilian objects were directly targeted, resulting in substantial civilian casualties and that the fire was not aimed at any possibly military target. Where military targets were present, they were located at a substantial distance or confined to an easily identifiable position.

64. In most incidents, multiple barrel bombs were dropped consecutively, ensuring maximum damage to their targets. Several attacks demonstrated that the Syrian air forces deliberately targeted civilian rescuers who rushed to help the victims of the first strikes. Such follow-up attacks clearly indicate that civilians were the object of the bombardments. The documented attacks constitute examples of a campaign of attacks against civilians in Aleppo. The gravity of the attacks, established by their scale, pattern and virtually continuous repetition over a six-month period indicates that the war crimes of attacking civilians were committed as part of a plan or policy. The attacks amounted to area bombardment and constituted a large-scale attack on the civilian population of non-State armed group-controlled districts of Aleppo city and Rif Aleppo.

65. The war crime of attacking civilians was committed by Government forces in Dara'a governorate in the course of its aerial bombardment campaign in incidents occurring

between 12 February and 18 June 2014. The pervasive and consistent nature of the barrel bomb attacks and their perpetration resulted in the terrorization of the inhabitants of Dara'a. The documented incidents are examples of the aerial campaign on non-State armed group-controlled areas of Dara'a governorate, which have killed and wounded countless civilians during daily activities or while in their homes. Follow-up attacks targeting civilian rescuers and first responders and attacks targeting internally displaced persons demonstrate the deliberate nature of the bombardment.

Non-State armed groups

66. The war crime of murder was committed in massacres perpetrated by anti-Government armed groups, namely by Jabhat al-Nusra and Jaysh al-Islam in Adra (Rif Damascus) in December 2013, by Jaysh al-Islam, Jabhat al-Nusra and Jund al-Aqsa in Ma'an (Hama) in December 2013, Jabhat al-Nusra in Aleppo in January 2014, Jabhat al-Nusra and Liwa al-Qasa in Ma'an (Hama) in February 2014, and by a group affiliated by Jabhat al-Nusra in Al-Salamiya (Hama) in April 2014. In all documented incidents, anti-Government armed groups killed civilians or persons *hors de combat* in close quarters.

67. The war crime of attacking civilians was perpetrated by armed groups stationed in Jobar (Rif Damascus) on 29 April 2014 in their attack on Badr al-Din al-Husseini Institute in the Old City of Damascus. The institute is located in a civilian neighbourhood with no military targets in its vicinity. Civilians, in particular children attending the institute, were the object of the attack. The attack followed a pattern of shelling of schoolyards in Damascus demonstrating the deliberate and calculated nature of the attack.

68. The war crime of attacking civilians was committed by Jabhat al-Nusra and other unidentified armed groups in their car bomb attacks on Government-controlled neighbourhoods of Homs city between 6 March and 19 June 2014. The attacks did not target any military objectives, nor was there any military equipment or personnel near the sites of the attacks. The double car bombings in Karm Al-Louz on 9 April and in Al-Abassiya on 29 April were clearly intended to cause mass civilian casualties with the second car bombs targeting the civilian rescuers and first responders helping the victims of the first attacks. The nine documented attacks formed part of single campaign of spreading terror among the civilian population of Homs city by Jabhat al-Nusra.

69. The war crime of murder and the war crime of execution without due process were committed by ISIS in Aleppo in early January, in Ar Raqqah city (Ar Raqqah) in April and in Al-Talaliyah (Al-Hasakah) in May 2014. The execution of the victims, usually accused of affiliation with other armed groups, was linked to the ongoing non-international armed conflict in Syria. In its public display of bodies and failure to honourably inter the bodies in accordance with the rites of the religion of the deceased, ISIS has violated customary international humanitarian law. ISIS carried out public executions to instil terror among the population, ensuring submission to its authority.

70. ISIS has committed acts of violence against the civilian population under its control in Al-Raqqah and eastern Aleppo governorates. This is a continuation – and a geographic expansion – of the widespread and systematic attack on the civilian population identified in A/HRC/25/65. ISIS, a structured group, directs and organises these acts of violence against civilians, evincing an organisational policy. While the victims appear to be largely *hors de combat* fighters, the unlawful killings in Al-Raqqah and identified localities in Aleppo governorates, detailed above, form part of this attack. In perpetrating these killings, ISIS has committed the crime against humanity of murder.

Unknown perpetrator

71. Where neither the perpetrator nor the circumstances of the deaths could be determined, incidents remain under investigation.

Annex V

[English only]

Specifically protected persons and objects

1. Government forces

1. The healthcare system has been severely affected in the course of military operations carried out by Government forces, as well as through a deliberate and systematic campaign to persecute medical staff treating anyone perceived to be opposing the Government. The prevention of access to healthcare continues to be used to punish and subdue civilians residing in armed group-held or contested areas, or persons perceived to be affiliated with armed opposition groups.

2. Healthcare infrastructure and medical facilities in contested areas have been damaged in hostilities and destroyed by targeted attacks. The flight of healthcare professionals owing to fear of arrest, and the death and injury of medical staff has left armed group-controlled areas without adequate medical care. The continued denial and removal of medical supplies from humanitarian aid deliveries and the collapse of the country's pharmaceutical industry have further worsened the provision of medical care.

3. Medical functions continue to be targeted as part of a broader assault on civilians. During the Government's offensive on Yabroud (Rif Damascus) in early February, a hospital in which internally displaced persons were seeking shelter was shelled, killing three and injuring seven people. As the military operation escalated, medical clinics were targeted and destroyed on 15 and 16 March. On 15 May, Government forces dropped two consecutive vacuum bombs on Radwan field hospital in Jasem (Dara'a), destroying the facility. Four medical personnel and two children were killed, and more than 15 were critically injured. This facility was the sole source of medical care in Jasem. Residents described how the hospital's destruction and resulting lack of medical care led to an increase in infant mortality.

4. During the military campaign on Aleppo, Government forces attacked medical facilities to achieve military advantage. In eight documented attacks between early February and 24 June, Government forces dropped barrel bombs on M10 Trauma Field Hospital in Masakin Hanano, Aleppo city. Doctors and patients were killed in the attacks, which damaged crucial infrastructure such as operating rooms and the intensive care unit, as well as life-saving equipment. These attacks have severely limited access to medical care in Masakin Hanano during the barrel bombing campaign on northeastern Aleppo, depriving those injured in Government attacks on Sheikh Najjar Industrial Area and around Aleppo Central Prison of medical treatment.

5. On 12 April, Al-Zarzour Hospital, which provides medical treatment for opposition forces based in Al-Ramoussa, Al-Azizia and Al-Layramoun, was targeted by two consecutive barrel bombs. The hospital serves the most heavily bombarded opposition-held districts in Aleppo city, including Al-Ansari al-Sharqi, Al-Sukkari, Bustan Al-Qasr, Salah Al-Din and Al-Mashahed. It was further damaged on 7 May and 18 June, when helicopters dropped a barrel bomb 200-400 metres away.

6. Al-Sakhour Hospital, one of the few remaining medical facilities in eastern Aleppo, was hit by a barrel bomb on 7 February, killing two and injuring 16 people, including four medical staff. In June, Al-Sakhour Hospital suffered seven barrel bomb and missile attacks, causing significant damage to medical equipment and the partial destruction of the facility.

Four medical staff were injured in the attacks. Following an attack on 23 June, the hospital was temporarily closed. The attacks severely limited access to medical care in opposition-controlled areas of Aleppo.

7. On the morning of 13 April, a barrel bomb hit the M1 Trauma Hospital in Aleppo, destroying its top floor. The same day, a barrel bomb hit Al-Daqqaq Hospital in Al-Shaar, causing significant damage to its operating rooms, water and sewage infrastructure. On 24 June, Bab Al-Hadid field hospital was attacked by missiles, injuring two patients and damaging equipment. Omar bin Abdulaziz Hospital in central Aleppo city was severely damaged on 5 July by a barrel bomb dropped in its vicinity. In Idlib, Bab Al-Hawa field hospital was hit by two consecutive missiles on 7 June, damaging the facility infrastructure.

8. Across the country, field hospitals and makeshift clinics are concealed in underground cellars and basements. Medical staff at a field hospital in Quneitra noted they do not mark the location with a red cross or red crescent emblem since “once the regime learns where the hospital is, they will attack it.”

9. Government forces and authorities acted in disrespect for medical ethics and the duty of health workers to treat the sick and wounded regardless of affiliation. Doctors, nurses, pharmacists and paramedics arrested and disappeared in 2011 and 2012 continued to be detained or their whereabouts remain unknown. A field hospital doctor detained in Damascus in spring 2013 for aiding the opposition continues to be imprisoned in the Air Force Intelligence Branch at Mezzeh Airport. A nurse working in Douma Hospital, arrested in October 2013 for treating wounded members of the armed opposition, died in the custody of Syrian authorities. In May, his parents were informed of his death and burial in Najha cemetery (Rif Damascus) and instructed to retrieve his identification and belongings from a hospital in Damascus.

10. Attacks on medical personnel and facilities violate common article 3 of the Geneva Conventions and customary international humanitarian law and amount to war crimes. The frequency of attacks on medical facilities in opposition-controlled areas of Aleppo city and governorate is indicative of a deliberate policy. Government forces target healthcare infrastructure with the apparent intention of depriving civilians and fighters injured in Government offensives of medical treatment, increasing the loss of life and the number of persons maimed, wounded or killed. Humanitarian workers continue to be targeted in grave violation of international humanitarian law, hampering the operations of aid organizations.

2. Non-State armed groups

Islamic State of Iraq and Al-Sham

11. In January, a nurse working at a hospital in Byanoon (Aleppo) was abducted by ISIS while transporting a wounded patient. In late January, ISIS detained a pediatrician working for an international NGO in Jarabulus (Aleppo). In early February, three medical staff from a field hospital in Al-Bab (Aleppo) were detained by ISIS and brought in front of a shari’a court before being released. These incidents fit a previously documented pattern of ISIS detaining doctors in contravention of the customary international humanitarian law rule that under no circumstances shall any person be punished for carrying out medical activities.

12. ISIS fighters occupied Al-Jabal Hospital in Al-Bab in January, and have converted the operation rooms to a detention facility. Using hospitals outside their humanitarian function prevents the impartial provision of medical treatment, endangers patients and medical professionals, and compromises the humanitarian function of medical facilities. This has a grave impact on the fulfilment of the obligation under common article 3 to care for the sick and wounded. Failing to respect the emblems of the Geneva Conventions undermines their protective purpose.

13. Journalists continue to be systematically targeted by ISIS. Two foreign journalists were detained by ISIS in Tal Abyad, (Ar Raqqa) after they explained that they were reporting on the ongoing conflict. They were subsequently interrogated and ill-treated in various ISIS detention facilities until late March 2014. On 29 April, ISIS executed a journalist in Tal Abyad. The detention and killing of journalists violates international humanitarian law and may amount to war crimes.

14. Jabhat al-Nusra and Islamic Front fighters stationed near the Old City of Aleppo continue to fire improvised gas-canister explosives at the Citadel, targeting Government snipers stationed within. On 8 May, Ahrar al-Sham fighters remotely detonated explosives packed into a tunnel dug underneath the Citadel, allegedly used as a base for Government soldiers. On 31 May, they detonated a similar tunnel bomb near the Zahrawi market next to the Citadel. Repeated underground high-magnitude shockwaves have caused structural damage to the thirteenth century Citadel, a United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) World Heritage Site.

15. The whereabouts of the Syriac Orthodox and Greek Orthodox Archbishops of Aleppo, Yohanna Ibrahim and Paul Yazigi, abducted in Aleppo in April 2013, and of Father Paolo Dall'Oglio, abducted in Ar Raqqa city in January 2014, remain unknown. Dozens of journalists, both foreign and Syrian, remain in captivity, detained incommunicado because of their professional activities. Religious personnel and civilian journalists enjoy specific protection under international humanitarian law and must be respected and protected by all parties.

Annex VI

[English only]

Map of the Syrian Arab Republic

